المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵔⵙⵉ ⴰ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⵉⵎⵏⵜⵉⵔⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

مبادرة وطنية جديدة مُندَمِجة لفائدة الشباب المغربي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة رقم 2018/23

www.cese.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مبادرة وطنية جديدة مُندَمِجة لفائدة الشباب المغربي

إحالة رقم 2018/23

فتأهيلُ الشباب المغربي وانخراطُه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يُعَدُّ من أهمِّ التحديات التي يتعين رفعها.

[...]

ندعو لبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرةٍ على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية.

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة، يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017، بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

إحالة رقم 2018/23

- طِبقا لمقتضيات المادة 7 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 07 نونبر 2017، من أجل إعداد دراسة حول 'الاستراتيجية المندمجة للشباب'.
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس تشكيل لجنة خاصة مكلفة بإعداد تقرير حول «المبادرة الوطنية الجديدة المندمجة لفائدة الشباب المغربي»؛
- استنادا إلى المصادقة بالأغلبية على التقرير من طرف الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال دورتها 86 العادية المنعقدة في 31 ماي 2018.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

مبادرة وطنية جديدة مُندَمِجة لفائدة الشباب المغربي

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد التقرير

رئيس اللجنة : السيد عبد المقصود الراشدي
مقرر الموضوع : السيد أمين منير علوي

الإيداع القانوني : 2018MO3531

ردمك : 978-9920-9621-1-7

ردمد : 9242 - 2335

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طباعة: Canaprint

الفهرس

تمهيد 11

I. تقديم عام للإطار المرجعي الخاص بالشباب والمبادرات المُتَّخَذة لفائدته 15

1. على الصعيد الوطني: لمحة عامة عن وضعية الشباب والدينامية المسجلة مؤخراً لفائدته 15
أ. الشباب: مكانة بارزة في الدستور 15
ب. خُطَب جلالة الملك 16
ج. البرنامج الحكومي 2016-2021 16
د. برنامج القطاع الوزاري المكلف بالشباب 17
ه. أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة 18
2. على الصعيد الدولي : مساهمة الشباب في الدينامية العالمية 19
أ. برنامج العمل العالمي للشباب 19
ب. أهداف التنمية المستدامة 19
ج. أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 20
د. الأجندة الإفريقية حول الهجرة 21

II. الشباب المغربي : واقع الحال والتحولات الكبرى 23

1. عناصر حول السياق وأهم المؤشرات: الشباب، فئة تعيش تحولات مستمرة 23
الشباب والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية 25
الشباب والقابلية للتشغيل 26
الشباب والإدماج الاقتصادي 26
الشباب ومظاهر الهشاشة وعلاقات النوع والفوارق المجالية 26
الشباب وروح المواطنة والانخراط السياسي والجمعوي 27
الشباب والدين والقيم 28
الشباب والحياة الجنسية 28
الشباب والتكنولوجيات الجديدة 29

2. إطار الحكامة: الرهانات الرئيسية 31

III. تجارب مقارِنة في مجال السياسات العمومية الخاصة بالشباب 33

لمحة عامة عن التجارب الدولية حول الأبعاد الرئيسية: رصد أبرز الممارسات الفضلى 33

IV. من أجل مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي 37

1. عناصر للتوجيه وتحديد الرؤية: مقاربة مندمجة وقائمة على القطيعة مع الماضي 37

أ. مبادرة موجهة للشباب وللمجتمع ككل، تراعي الطابع المتعدد للشباب المغربي 38

ب. ثلاثة مبادئ توجيهية تنطبق على جميع مجالات التدخل، من أجل توجيه العمل 39

2. توصيات المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ 41

أ. تسعة مجالات عمل استراتيجية، أو كيف السبيل إلى إعادة التفكير في القضايا التي تهم الشباب والرهانات التي يواجهونها والفرص التي تتاح أمامهم، من أجل التطلع إلى المستقبل بكل ثقة 41

ب. إرساء حكامة واضحة ومسؤولة من أجل تحقيق طموح المبادرة الوطنية الجديدة المندمجة للشباب 52

ملاحق 59

ملحق 1: لائحة أعْضاء اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد تقرير حول «المبادرة الوطنية الجديدة المندمجة لفائدة الشباب المغربي» 61

ملحق 2: لائحة جلسات الإنصات واللقاءات وورشات العمل التي عقدت مع المؤسسات والفعاليات الوطنية 63

ملحق 3: مراجع بيبلوغرافية 65

تمهيد

أطلق المغرب منذ سنة 2005 سياسةً تنمويةً ترتكز على رؤية قطاعية، كما انخرط في مسلسل مهم من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الجرِّيئة، تُوِّجت، على المستوى المؤسساتي، باعتماد دستور سنة 2011، الذي أكَّد فيه المغرب خياره الديمقراطي الذي لا رجعة فيه، ومن ثم ترسيخ الجيل الجديد لحقوق الإنسان، الفردية والجماعية، وإدماج خصوصيات مكونات الأمة وتنوعها. وقد مكَّنت هذه الإصلاحات من تحقيق معدلات نمو مطَّردة (3,9 في المائة في المتوسط على مدى السنوات العشر الأخيرة [1])، تجسدت في إحراز تقدم كبير في العديد من المجالات، لاسيما من خلال انخفاض معدلات الفقر المدقع والبطالة، وتحسين فرص الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وتطور كبير للبنيات التحتية العمومية.

وإذا كانت بلادنا قد تمكّنت، في هذا المسلسل، من تحقيق نجاحات ملموسة، فإنّه ينبغي الإشارة إلى إنّها لم تستجبْ بما فيه الكفاية لبعض التحديات التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمستقبل، لاسيما في ما يتعلق بالتماسك الاجتماعي وتطوير الرأسمال البشري. وفي الواقع، لم تحقق هذه الاستراتيجيات جميع أهدافها، ولم يكن لها الأثر المتوقع على تنمية البلاد، حيث لم تمكِّن من خلق القدر الكافي من الثروات على المستوى المحلي، ولا مناصب شغل كافية، إذْ إنّ مناصب الشغل التي وفرتها، على المستويين الكمّي والنّوعي، لمْ تَرْقَ إلى مستوى الاستجابة لاحتياجات البلاد، وبالتالي ظلت دون إمكاناتها الحقيقية. وعلاوة على ذلك، لا يمتلك الشباب سوى فرصٍ ضئيلة للتأثير على القرارات الاستراتيجية الوطنية ولا يستفيدون بشكل منصف من الولوج الملائم إلى التعليم والرعاية الصحية الجيدة. ومن هذا المنطلق، فإن مسألة إدماج الشباب، في المجتمع أوّلًا ثم في سوق الشغل، لا تزال تمثل تحدياً كبيراً للبلاد. إن حجم الفرص التي تُمنح للشباب ومشاركتهم الفاترة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تعد مؤشرات تكشف عن المستوى النسبي للتماسك الاجتماعي ببلادنا.

ويستأثر موضوع الشباب باهتمام بالغ من لدن المجتمع ككل. وباعتباره ثروةً وطنيةً حقيقيةً، فإن الشباب المغربي يعد امتيازاً ديموغرافيا مواتيا، وعنصراً فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورافعة من أجل خلق الثروة. ولأن هذا الشباب يوجد في صلب التحولات التي يشهدها المجتمع، فإنه يبدي استياءه بأوجه متعددة من وضعيته ومن صعوبة إيجاد موقع له داخل المجتمع.

وتدعو هذه الملاحظات الأولية إلى مساءلة موقع الشباب داخل المجتمع، ومستقبله وحريته في التعبير، وعلاقته بالمشروع الديمقراطي الذي يجري توطيد دعائمه، ورؤيته للآصرة الاجتماعية في المغرب. لذا، يتعين اعتماد مقاربة جديدة من أجل تمكين الشباب من التمتع بمواطَنتهم الكاملة والفاعلة.

1 – المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

استناداً إلى ما سبق، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على الحاجة الملحة إلى إعداد وتنفيذ استراتيجية مندمجة تروم إشراك الشباب بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع الحرص على إشراكهم في المراحل الأولى لتنزيل الاستراتيجية، بما يكفل أخذ انتظاراتهم وانشغالاتهم بعين الاعتبار، وبما يتيح تمكينهم من الولوج إلى مرافق وخدمات عمومية تلائم حاجياتهم الخاصة.

وفي هذا الإطار، تلقى المجلس إحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 7 نونبر 2017، من أجل المساهمة في التفكير في سبل إعطاء نفس جديد للسياسة العمومية الموجهة للشباب، ارتكازاً على مقاربة متجانسة تجعل من الشباب ثروة حقيقية وقوة دافعة لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك في إطار تحليل استشرافي أكثر شمولية للنموذج الجديد للتنمية الشاملة للأمة.

إن بناء هذه الرؤية الشمولية أصبح اليوم أمراً ضروريا للغاية من أجل الانخراط في مسار نمو أسرع وأكثر إدماجاً، ومن ثم تلبية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية لمجموع الساكنة وللشباب على وجه الخصوص، على درب تحقيق تنمية متعددة الأبعاد ومنصفة، وضمان رخاء مشترك.

المنهجية المعتمدة

قرر مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تشكيل لجنة خاصة عُهد إليها بإعداد هذا التقرير، وضمت في عضويتها ممثِّلين عن اللجان السبع الدائمة التابعة للمجلس، حيث عَيَّنت كل لجنةٍ عضوَيْن من بين أعضائها لعضوية اللجنة الخاصة.

وإذ نُذكِّر بأن هذا الموضوع قد تناولته العديد من التقارير التي أنجزها المجلس، والتي تشكل مراجع تُؤخذ بعين الاعتبار في العديد من التقارير الأخرى [2]، يسعى هذا العمل، القائم على تعميق النقاش وتوسيع نطاقه، إلى إغناء المبادرات الجارية، وإلى أن يشكل منطلقاً لمساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المنتدى البرلماني الأول للشباب، الذي يعتزم مجلس المستشارين تنظيمه خلال سنة 2018، بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات العاملة في هذا المجال.

واستحضاراً للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017، بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، يتوخى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اقتراح الخطوط العريضة لأرضية مندمجة ترتكز على رؤية تتعلق بمبادرة وطنية جديدة لفائدة الشباب المغربي، من أجل ضمان التقائية مجموع المبادرات ذات الصلة بالشباب، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو المجتمعي، ومن ثم تلبية حاجيات

2 – استثمار مضامين تقارير وآراء المجلس: الثروة الإجمالية للمغرب بين 1999 و2013؛ إدماج الشباب من خلال الثقافة، تشغيل الشباب، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وضعية وديناميكية الحياة الجمعوية؛ تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومدمجة ومستدامة؛ الميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...

الشباب في ما يتعلق بخلق الثروات، وتوفير فرص الشغل الجيدة، وضمان تكافؤ الفرص والإنصاف في تنمية المجالات الترابية. ويكفي أن نذكر بأن ما يقرب من مغربي واحد من أصل ثلاثة هو شاب لا يتعدى سنه 34 عاما، لكي ندرك أن بلورة مبادرة لفائدة الشباب ليست فقط استثمارا في المستقبل بل إنها أيضا ضرورة من أجل تحقيق رفاه أجيال الحاضر.

ويشكل هذا التقرير، الذي كان ثمرة مقاربة تشاركية واسعة، جمعت بين الوقوف عند واقع الحال وإجراء دراسات مقارِنة وتقديم مقترحات ملموسة، أرضية شاملة تتضمن مداخل للتفكير ترمي إلى تعميق النقاش الوطني حول الشباب، وفق مقاربة واقعية لكنها طموحة، تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات المتسارعة والقوية التي يشهدها مجتمعنا وتلك التي يعيشها العالم بأسره.

كما حرصت اللجنة، خلال إعداد هذا التقرير، على استثمار تراكم العمل الذي أنجزته العديد من الهيئات حول موضوع الشباب المغربي وسبل النهوض به، بما في ذلك مضامين التقارير التي سبق أن أصدرها المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ نفسه. وعلاوة على ذلك، يُقدِّم التقرير خلاصة ما وصلت إليه المناقشات التي دارت خلال جلسات الإنصات التي استضافت الفاعلين الأساسيين المعنيين، وورشات العمل التي عقدتها اللجنة الخاصة. وفي إطار هذه الإحالة، نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سلسلة من اللقاءات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بموضوع الشباب، وذلك من أجل رصد وجهات نظرها حول ما تم إنجازه، وكذا الجوانب التي لا تزال تشكل عقبات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. كما كانت الغاية المثلى من هذه اللقاءات إغناء التفكير في سبل إرساء إطار لتنسيق جميع المبادرات القطاعية الموجهة لفائدة الشباب.

واستناداً إلى تحليل المعطيات التي تم تجميعها، جرى تحديد عدة أبعاد ومحاور مترابطة في ما بينها وتشكل رافعات تهدف إلى توجيه الخيارات الاستراتيجية بمبادرة وطنية جديدة لفائدة الشباب، وكذا مداخل التغيير الكبرى التي تترتب عنها، والتي من شأن إعمالها مجتمعة، في إطار بنية متجددة للحكامة المدمِجة والتشاركية، أن تحقق النتائج المنشودة.

إن غاية هذا التقرير الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ليست أنْ يحل محل ما أنجزه الفاعلون المؤسساتيون المكلفون بتنفيذ الاستراتيجية المندمجة للشباب، التي ينكب على إعدادها القطاع الوصي على وجه الخصوص؛ بل إن طموح المجلس هو اقتراح أرضية تتمحور حول المجالات الاستراتيجية الرئيسية، وتكفل تيسير عملية تعبئة الفاعلين حول مشروع يوحّد الإطار المرجعي للشباب ويوطد العمل لفائدته في إطار رؤية مندمجة ومتجانسة. وينبغي أن تمكن هذه الأخيرة من خلق قيمة وطنيّة مُضافة تتيح تحقيق رفاه الشباب وازدهاره، في إطار من الثقة والتماسك الاجتماعي، بما يجعل التدابير المعتمدة في هذا المجال أكثر فعالية وأفضل تنسيقا وأكثر تركيزا على متطلبات التنمية الشاملة لبلادنا.

وقد مكّن التفكير في مجموع هذه الديناميات من بلورة رؤية تدعو إلى إرساء مبادرة جديدة لفائدة الشباب. وفي هذا الصدد، يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن ترتكز هذه المبادرة على العناصر المترابطة التالية:

المبادرة الوطنية المندمجة للشباب

طموح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الاستجابة، على المدى الطويل، لانتظارات الشباب المشروعة في الحصول على حياة كريمة، وعدالة اجتماعية، وإنصاف ومشاركة نشيطة في الدينامية التنمويّة. كما ينبغي أيضا توفير الشروط الكفيلة بتمكين الشباب من تحرير طاقاتهم واستثمار كل مؤهلاتهم وخبراتهم، في إطار تكافؤ الفرص، وتحسين مستوى رفاهيتهم؛ وبناء شباب يستمدُّ قوّتَه من تاريخه وقِيمه، ويشقُّ طريقه بخُطًى واثقة في عالم منفتح ومُعولم.

... يرتكز على

ثلاثة مبادئ توجيهية تنطبق على جميع مجالات التدخل، من أجل توجيه العمل

1. مشاركة الشباب في اتخاذ القرار
2. الإنصاف وتكافؤ الفرص بين المواطنات والمواطنين الشباب
3. حكامة متجانسة ومندمجة على المستويين الوطني والترابي

... وذلك من أجل بلوغ

هدف عام

ضمان تنمية مُدمِجة للشباب

... من خلال

ثلاث آليات ينبغي تفعيلها من أجل بلوغ هذا الهدف

أ. تدابير للإدماج المتعدد القطاعات

1. التربية والتكوين
2. القابلية للتشغيل
3. الوقاية، الصحة الجسدية والنفسية والحماية الاجتماعية
4. محاربة مظاهر الهشاشة والفقر والإقصاء التي يعاني منها الشباب

ب. تدابير خاصة موجهة للشباب

5. انخراط الشباب
6. توطيد أرضية القيم وتعزيز إحساس الانتماء إلى الأمة في صفوف الشباب
7. الثقافة والرياضة وأماكن العيش
8. التحسيس باحترام البيئة والتربية البيئية
9. الانخراط والإشعاع الدولي والأجندات العالمية الكبرى

ج. آلية للحكامة

- هيئة إشراف رفيعة المستوى
- التنزيل الترابي ودور الجهة
- مواكبة واحتضان الشباب
- المجال الرقمي والتواصل

I. تقديم عام للإطار المرجعي الخاص بالشباب والمبادرات المُتَّخَذة لفائدته

خلال العقد الماضي، تم تناول موضوع الشباب في أكثر من مناسبة، وشكل موضوعاً ذا راهنية على الصعيدين الوطني والدولي.

ومع ذلك، يبدو أن الأهداف المنشودة هي الحلقة المفقود بين التوجهات الاستراتيجية وبين تنزيلها الفعلي في شكل استراتيجيات قطاعية.

من هذا المنطلق، ينبغي تحديد مداخل جديدة للتفكير من أجل توجيه المبادرات العمومية في هذا الشأن.

1. على الصعيد الوطني: لمحة عامة عن وضعية الشباب والدينامية المسجلة مؤخراً لفائدته

أ. الشباب: مكانة بارزة في الدستور

يعد اعتماد دستور فاتح يوليوز 2011 فرصة مهمة لمأسسة الجهود والمبادرات الموجهة للشباب. فقد جاء نص الدستور بالمبادئ والكيفيات اللازمة لتحقيق نقلة نوعية لفائدة النهوض بوضعية الشباب داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، نص الفصل 33 من الدستور على اتخاذ السلطات العمومية للتدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، ثم تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلوم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في مختلف هذه المجالات.

وستكتسي مشاركة الشباب طابعاً مؤسساتيا رسميا بفضل إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (وهي هيئة يوجد نص القانون المتعلق بإحداثها حالياً قيد المصادقة من قبل البرلمان ومن المتوقع أن يتم تفعيلها في القريب العاجل)، إذ سيتولى هذا المجلس تقديم اقتراحات حول أيّ موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي.

ب. خُطَب جلالة الملك

ذَكَّر الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017، بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، بأن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين وخاصة الشباب، الذي يمثل أكثر من ثلث السكان. وفي هذا الصدد، دعا جلالة الملك إلى «بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية».

كما شكل موضوع الشباب محوراً رئيسياً في الخطاب السامي الموجه إلى الأمة في سنة 2012، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، حيث دعا جلالة الملك إلى «بلورة استراتيجية شاملة، من شأنها وضع حد لتشتت الخدمات القطاعية المقدمة للشباب، وذلك باعتماد سياسة تجمع، بشكل متناغم ومنسجم، مختلف هذه الخدمات».

ج. البرنامج الحكومي 2016-2021

في إطار المقاربات المتوازية التي اعتمدها المغرب لتنسيق المبادرات التي تهم الشباب، هناك العديد من التدابير المزمع اتخاذها في إطار البرنامج الحكومي 2016-2021، والتي ستشرف على تنفيذها مؤسسات مختلفة (الوزارة الوصاية أو القطاعات الوزارية الأخرى). وتشمل هذه التدابير، على وجه الخصوص، تنزيل وتنفيذ استراتيجية وطنية مندمجة للشباب، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، بالإضافة إلى تأهيل وتطوير البنيات التحتية لـ 1000 مؤسسة لدور الشباب ومراكز التكوين والتخييم، ومراكز الاستقبال والطفولة، فضلا عن إرساء شراكات بين الأطراف المعنية.

الجدول رقم 1: التدابير المزمع اتخاذها في إطار البرنامج الحكومي 2016-2021 لفائدة الشباب

المحاور الرئيسية	التدابير
تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور	استكمال اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتنزيل الدستور وقوانين هيئات الحكامة والديمقراطية التشاركية المحالة على البرلمان، ومنها القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي
النهوض بالشغل والإدماج المهني	**1. مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية وربطها بإحداث فرص شغل** – إطلاق برنامج لتطوير التشغيل الذاتي للشباب في المناطق القروية – إحداث برامج تكوين خاصة بتأهيل الشباب الحاصلين على الشهادات من أجل الإسهام في التنمية القروية – إقامة فضاءات رقمية في العالم القروي لتشجيع الشباب على تطوير خدمات وأنشطة عن بعد

	2. إجراءات خاصة بتعزيز القابلية للشغل دعم ومواكبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20 في المائة للمقاولات المتوسطة والصغرى
العناية بالشباب وتحسين الولوج إلى الرياضة	**اعتماد سياسة إرادية وناجعة موجهة لفئة الشباب** – تنزيل وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وفق مقاربة تشاركية – تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي – مراجعة الإطار التنظيمي الخاص بالخدمات المقدمة في مجال التخييم ودور الشباب ومراكز التكوين المهني النسوي – تأهيل وتطوير البنيات التحتية لـ 1000 مؤسسة لدور الشباب ومراكز التكوين والتخييم، ومراكز الاستقبال والطفولة – نهج مبدأ التعاقد مع المجتمع المدني الشبابي والمبني على النتائج – السعي إلى تمكين مليون طفل من الاستفادة من البرنامج الوطني للتخييم وتحسين ظروف الاستقبال بفضاءات التخييم

وتظل البطالة العقبة الرئيسية التي تعترض الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لمجموع السكان. وعلى الرغم من أن البرنامج الحكومي يسعى إلى تحقيق معدل نمو يتراوح بين 4,5 و 5,5 في المائة بحلول سنة 2021، فإن نمو قطاع التشغيل لن يتم على الأرجح بوتيرة سريعة، لاسيما أن التدابير المزمع تنفيذها لتحسين تشغيل الشباب تظل محدودة. كما أن برنامج العمل الذي تم وضعه لم يأت بأي تحفيزات جديدة، اللهم ما تعلق بمراجعة سياسة التحفيزات القطاعية من أجل توجيهها إلى القطاعات الواعدة على مستوى عدد ونوعية فرص الشغل التي تحدثها.

وفي هذا الصدد، يشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الطابع والنطاق المحدود للتدابير المضمَّنة في السياسة الحكومية في أفق سنة 2021، حيث تم تجميعها حول مبادرات مؤسساتية وتنظيمية وذات صلة بالبنيات التحتية تتسم بتأثيرها النسبي على الشباب. لذا، ينبغي إغناء هذه التدابير وتعزيزها وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات هيكلية أخرى بالنسبة للشباب.

د. برنامج القطاع الوزاري المكلف بالشباب

يناط تدبير قطاع الشباب في المغرب بوزارة الشباب والرياضة. وفي سنة 2014، تم نشر الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، التي أعدتها الوزارة الوصية، بشراكة مع المديرية العامة للجماعات المحلية وبدعم من عدد من المنظمات الدولية.

وتندرج هذه الاستراتيجية في إطار مطمح عام يروم «وضع الشباب في صلب السياسات العمومية»، كما ترتكز على رؤية مندمجة للتخطيط والبرمجة لفائدة الشباب، من خلال تحديد

خمسة محاور استراتيجية تم تضمينها في خطة العمل برسم (2015–2030)، التي تحدد بدورها التدابير ذات الأولوية، ومؤشرات قياس الأداء، ومسؤوليات الفاعلين، وكذا الميزانية ذات الصلة.

الإطار رقم 1: محاور الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب

1. الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب والنهوض بقابلية تشغيلهم؛
2. الولوج إلى الخدمات الأساسية المقدمة للشباب وتحسين جودتها والتقليص من الفوارق الجغرافية؛
3. تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني وفي اتخاذ القرار؛
4. النهوض باحترام حقوق الإنسان؛
5. تقوية الأجهزة المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السابقة أعدَّت الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب واعتمدتها على مستوى مجلس الحكومة، غير أنه لم يتم اعتماد هذه الاستراتيجية من لدن المجلس الوزاري، كما ينص على ذلك الفصل 49 من الدستور. فمنذ اعتماد دستور سنة 2011، أضحت كل الاستراتيجيات القطاعية تُقدَّم وتُناقَش في إطار مجلس الحكومة على أن يجري اعتمادها على مستوى المجلس الوزاري. وهكذا، فإن هذه الاستراتيجية أصبحت بحكم الواقع متجاوزة.

ولذلك، تنكب الوزارة الوصية حاليا على إعداد استراتيجية مندمجة جديدة لفائدة الشباب.

ه. أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة

تشمل أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة مجموع الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي التي تُعتبر ضرورية على المستوى الوطني، وتكفل هذه الضمانات، كحد أدنى ومدى الحياة، لجميع المحتاجين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي.

الإطار رقم 2 : الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي لفائدة الشباب

ينبغي أن تشمل أرضيات الحماية الاجتماعية الخاصة بالشباب على الأقل ثلاث ضمانات أساسية من الضمان الاجتماعي:

1. الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة؛
2. توفير أمن الدخل الأساسي للأطفال، وتوفير الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات ضرورية أخرى؛
3. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كافٍ، لا سيما في حالة المرض والبطالة والأمومة والإعاقة.

2. على الصعيد الدولي : مساهمة الشباب في الدينامية العالمية

أ. برنامج العمل العالمي للشباب

يوفر برنامج العمل العالمي للشباب إطارا للسياسة العامة ومبادئ توجيهية عملية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين وضعية الشباب. ويتضمن برنامج العمل مقترحات للعمل غايتها تهيئة الظروف والآليات التي تؤدي إلى زيادة تحسين رفاه الشباب وعيْشهم. ويركز برنامج العمل بصفة خاصة على التدابير الرامية إلى دعم القدرات الوطنية في ميدان الشباب وزيادة الفرص المتاحة للشباب، من حيث النوع والكم، لتحقيق مشاركتهم في المجتمع مشاركة كاملة وفعالة وبناءة.

ب. أهداف التنمية المستدامة

تشكل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها الـ169 (الأهداف الفرعية) العماد الأساسي الذي تقوم عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتقيم هذه الأهداف توازنا منصفا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتُدمِج لأول مرة بين القضاء على الفقر وبين تحقيق التنمية المستدامة في آلية عمل واحدة.

وتتسم أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ومن بينها المغرب في شتنبر 2015 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2016، بطابعها الكوني، وستضطلع هذه الأهداف بدور أساسي في السياسات التنموية للمغرب خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة.

كما تتميز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المكونة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بكونها مندمجة ومتكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزيء، وتسعى إلى ضمان الاستدامة والإدماج وتعزيز القدرة على التكيف والصمود. وتهم هذه الأهداف الجوانب التالية :

الشكل رقم 1 : لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

يشكل تنفيذ خطة التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في أفق سنة 2030، فرصة حقيقية لتسريع دينامية تحويل النموذج التنموي المغربي، ولتكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي. ويمثل ضمان انخراط الشباب المغاربة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أحد التحديات الكبرى المطروحة، بالنظر إلى الأهداف المحددة في إطار الخطط والبرامج الدولية في مجال التنمية، مما يقتضي ضرورة وضع وإعمال آليات تسمح بمواكبة جميع الفاعلين المعنيين (الدولة، الجماعات الترابية والقطاع الخاص) لمبادرات الشباب الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإطار رقم 3: الشباب وأجندة المناخ

لقد جعل اتفاق باريس، الذي تم إبرامه سنة 2015 في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من المجالات الترابية والمجتمع المدني، لا سيما الشباب والأجيال الصاعدة، الدعامة الثانية لجهود مكافحة التغيرات المناخية. إذ تحث هذه الدعامة الشباب على الاضطلاع بدورين أساسين يهمان، من جهة، المساهمة في وضع وتتبع وتقييم إعمال المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا من لدن الدول في مجال التخفيف والتكيف مع آثار التغيرات المناخية، والعمل من جهة أخرى على إطلاق مشاريع مبتكرة يقودها الشباب في مجال المناخ تهم مختلف مجالات التنمية البشرية والترابية.

من جانب آخر، تميزت الدورة 22 لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) التي عُقِدت بالمغرب في نونبر 2016، بتنظيم الدورة 12 للمؤتمر الدولي للشباب والمناخ (COY12) والتي سمحت للشباب من مختلف بقاع العالَم بتبادُل تجاربهم ومناقشة الحلول المُلائمة الكفيلة بالتصدي للتغيرات المناخية.

ج. أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063

إنّ ارتباط المغرب بعمقه الإفريقي ارتباطٌ تاريخيٌ. واليوم، يكتسي هذا الارتباط بُعدا جديدا يعززه انخراط من أعلى مستويات الدولة لفائدة القارة، في إطار رؤية للتنمية المشتركة فيما بين بلدان الجنوب، تمتد على المدى الطويل وتستحضر متطلبات التنمية البشرية. وهو التزام أضحى يشمل جميع المجالات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو روحية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المغرب قد أكد التزامه بدعم مسلسل تسريع تنمية القارة الذي تم تحديد رؤيته وخطة عمله في «الأجندة 2063»، كما اعتمدها زعماء الدول الإفريقية في سنة 2013، وهي بمثابة خارطة طريق للمسار الذي يتعين انتهاجه من أجل تحقيق اندماج القارة الإفريقية في غضون السنوات الخمسين القادمة.

وتشمل هذه الرؤية الشمولية عدة محاور من بينها: حس الانتماء إلى إفريقيا، والشعور بالوحدة الإفريقية، والاستقلالية، والديمقراطية والمناصفة، والاندماج، والتضامن بين الشعوب الإفريقية

والتنمية المستدامة. كما تتطلع هذه الأجندة إلى جعل إفريقيا قارةً تضطلع الشعوب بقيادة تنميتها، ارتكازاً على طاقات كل بلد وكفاءاته، لاسيما النساء والشباب.

الإطار رقم 4: التطلعات السبعة للأجندة 2063/ مقتطف

إفريقيا التي نريد

1. إفريقيا مزدهرة على أساس النمو المُدمِج والتنمية المستدامة؛
2. قارة مندمجة ومتحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة ورؤية النهضة الإفريقية؛
3. إفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون؛
4. إفريقيا تنعم بالسلم والأمن؛
5. إفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وتراث وقيم وأخلاقيات مشتركة؛
6. **إفريقيا التي تقود الشعوب تنميتها، وتعتمد على الإمكانيات الكامنة للشعوب الافريقية، ولاسيما شبابها ونساؤها، وتهتم برفاه الأطفال؛**
7. إفريقيا باعتبارها فاعلاً وشريكاً عالمياً قوياً ومتحداً ومؤثراً.

إن الانخراط في هذه الرؤية كفيل بتمكين الشباب المغاربة من الاضطلاع بدور محوري، إلى جانب نظرائهم من باقي بلدان القارة، في تحقيق التحول البنيوي لإفريقيا، التي يشكل الشباب ما يقرب من نصف سكانها.

د. الأجندة الإفريقية حول الهجرة

تندرج الأجندة الإفريقية حول الهجرة، التي عرضت على الدورة الثلاثين لقمة الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في أديس أبابا في يناير 2018، في إطار ولاية «رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة»، التي أناطتها القمة الثامنة والعشرون للاتحاد الإفريقي بجلالة الملك؛ كما تقدم اللبنات الأولى لرؤية إفريقية مشتركة حول الهجرة.

وتنطلق الأجندة الإفريقية حول الهجرة من ضرورة الإلمام بظاهرة الهجرة في مختلف أبعادها، من أجل فهمها بشكل أفضل، كما أنها تعتمد مقاربة تشاركية، ارتكزت على عقد لقاءين مهمين بالمغرب وهما: الخلوة الإقليمية المنظمة بتاريخ 2 نونبر 2017 بالصخيرات، بمشاركة أزيد من 120 من أصحاب القرار، وممثلي المنظمات الدولية، والباحثين، وأعضاء المجتمع المدني؛ إضافة إلى المؤتمر الوزاري المنعقد بالرباط في 9 يناير 2018، بمشاركة أزيد من عشرين وزيراً يمثلون الأقاليم الفرعية للقارة، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية.

وتتضمن هذه الوثيقة الأفكار والمقترحات والرؤى المقدمة من قِبَل المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني، والباحثين في إفريقيا. كما تتميز بمرونتها وقابليتها للتطور، وعدم إلزاميتها من الناحية القانونية، حيث يتعين اعتبارها، في المقام الأول، مرجعاً يهتدى به في العمل المستقبلي، في معالجة هذا الموضوع.

وفي هذا السياق، تطرح هذه الأجندة تحديات جمة على مستوى التوازنات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتسلط الضوء على عدد من الرهانات الكبرى المتعلقة بالأمن والقدرة على العيش المشترك.

إن تملُّك هذه الأجندة من قبل الشباب ينبغي أن يتم في سياق ترسيخ مقاربة جديدة تتمحور حول إفريقيا، وتجمع بين الواقعية والتسامح، واعتماد منظور إيجابي بشأن مسألة الهجرة، مع تغليب المنطق الإنساني للمسؤولية المشتركة والتضامن. كما ينبغي أن يأخذ تفعيل هذه الأجندة في الحسبان الاحتياجات والانتظارات الحقيقية للشباب المغاربة على وجه التحديد، والأفارقة بشكل عام، من خلال فتح الآفاق الاقتصادية وتوطيد أواصر التعاون لتقديم الدعم اللازم للبلدان من أجل تدبير أكثر نجاعةً وإدماجاً لتدفقات الهجرة.

II. الشباب المغربي : واقع الحال والتحولات الكبرى

تضم البنية الديموغرافية الوطنية نسبة كبيرة من الشباب، مما يمنح للبلاد فرصة فريدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، ما زال الكثير من الشّابات والشبان بالمغرب يعانون اليوم من صعوبة في الحصول على شغل لائق وتعليم جيد ورعاية صحية. ولاتزال ثمة عراقيل كبرى تعترض اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي، كما أن إمكانيات تأثيرهم على توجهات السياسات العمومية لا تزال محدودة، مما يحول دون اضطلاعهم بدور القوة المحركة الرئيسية للدفع بعجلة التنمية في البلاد.

إن السياسة الوطنية في مجال الشباب، التي تعد رهانا ذا طابع عرضاني مطروحٍ على جميع التدخلات العمومية، تصطدم بغياب مقاربة شمولية ومندمجة لهذا المجال، مما يُصعِّب تحقيق الأهداف المنشودة. كما أنه يساهم إلى حد كبير في عدم التعبير عن الانشغالات الفعلية للشباب، مما ينجم عنه تنامي الشعور بانعدام الثقة والارتياب لدى هذه الفئة، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على أواصر التماسك الاجتماعي، رغم أنه لم يتم لحد الآن قياس حجم هذه الانعكاسات بالقدر الكافي.

ويعد الاستثمار في الشباب وبلورة سياسات عمومية خاصة بالشباب محوراً ذا أولوية في أي سياسة تنموية، مع الحرص على اعتبار الشباب عنصراً فاعلاً في الديناميات الحالية للتغيير ورافعة يمكن أن تساهم في خلق الثروة.

1. عناصر حول السياق وأهم المؤشرات: الشباب، فئة تعيش تحولات مستمرة

يقدم هذا الباب نظرة موجزة عن التحولات التي يعيشها الشباب المغاربة والتحديات التي يواجهونها. كما يسلط الضوء على نقص منسوب الثقة ومشاعر الاستياء التي تعم جزءاً من هذه الفئة إزاء السياسات والخدمات العمومية، التي لا تراعي انتظاراتهم بالقدر الكافي.

وإذا كان الشباب المغاربة يمتلكون مجموعة من المهارات والقدرات والطاقات الهائلة التي يتعين إبرازها وتحريرها، فإن شريحة كبيرة منهم لا تزال تعاني من مظاهر الهشاشة (شباب يعانون من الإقصاء، وشباب لا يزاولون عملا ولا يتلقون تكوينا أو تدريبا، وشباب كُبِحت رغبتهم في ممارسة العمل المقاولاتي، وشباب لم يتمتعوا بحقهم في طفولة سليمة،...). فقد ظلت غالبية الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة، وهي الفئة التي تمثل حوالي ثلث ساكنة البلاد، على هامش النمو الاقتصادي المطرد الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة، ولم يستفيدوا بشكل منصف من التقدم الاقتصادي المتأتي من دينامية النمو التي عرفتها البلاد.

وبغية تقديم لمحة عن الشباب في طابعهم المركَّب، ومن أجل فهمٍ أفضل للعقبات التي تحُول دون مشاركتهم في الحياة العامة والاقتصادية والاجتماعية، ينبغي الوقوف من جهة عند العقبات الناشئة عن السياق الوطني، وتلك الناجمة من جهة أخرى عن التطورات العالمية التي تهم الشباب في جميع أنحاء العالم (النزعة الفردانية، التوسع العمراني، المجال الرقمي،...). فنظرياً، من شأن بعض هذه التطورات أن تتيح فرصا حقيقيةً أمام الشباب. لكن، في غياب مناخ ملائم، فقد يكون هؤلاء الشباب أول المحرومين من الاستفادة من مزايا تلك التطورات.

الشكل رقم 2: إحصائيات أساسية حول الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة، 2014[3]

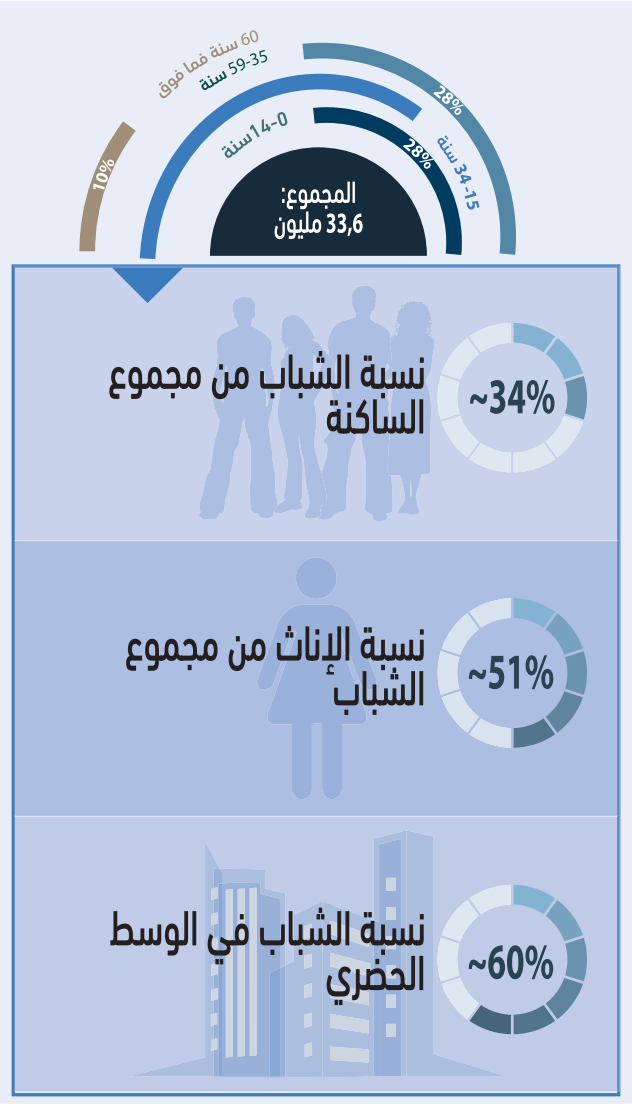

3 – المصدر : وزارة الشباب والرياضة/ المندوبية السامية للتخطيط.

الشكل رقم 3: تشخيص متعدد الأبعاد لوضعية الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة، 2014 [4]

صُنِّفَ المغرب في سنة 2016 في المرتبة 120 من أصل 183 بلدا في مؤشر تنمية الشباب، وجاء خلف غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط، منها الأردن (المرتبة 114) وتونس (المرتبة 110) ولبنان (المرتبة 76) وتركيا (المرتبة 62) [5]. ويسمح هذا المؤشر بإجراء مقارنات بين البلدان وقياس التطور المسجل عبر الزمن، ويشمل خمسة مجالات أساسية هي : التعليم، الصحة والرفاه، التشغيل، والمشاركة المواطِنة والمشاركة السياسية.

الشباب والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية

يظل الولوج إلى التعليم/التكوين الجيد وإلى الرعاية الصحية المناسِبة في صلب انشغالات الشباب المغاربة.

ففي مجال التربية والتكوين، لا تزال إشكالات الانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي والفوارق بين التعليم العمومي والخاص، وتوجيه الشباب نحو تخصصات لا تمكنهم من اكتساب المعارف التي تتيح لهم الإعداد الجيد لمستقبلهم، تشكل عوائق تحول دون تمتع الجميع، على امتداد جهات التراب الوطني، بالحق في التعليم.

4- المصدر : وزارة الشباب والرياضة.

5 – مؤشر تنمية الشباب لعام 2016 الصادر عن رابطة الكومنويلث (http://thecommonwealth.org/youthdevelopmentindex).

أما في ميدان الصحة، فبالإضافة إلى الفوارق القائمة في مجال الولوج إلى العلاجات الأساسية والاستفادة من خدمات صحية جيدة، ثمة إشكالات كبرى باعثة على القلق لا تزال تلقي بظلالها على الوضع الصحي. ويتعلق الأمر على الخصوص بآفات مثل الإدمان على المخدرات والتدخين والانتحار، فضلا عن وضعية الصحة العقلية التي تظل مُشكِلة حقيقية من مشاكل الصحة العمومية.

الشباب والقابلية للتشغيل

بالإضافة إلى ما يشهده المغرب من نقص في الموارد البشرية المؤهَّلَة، فإن عدم ملاءمة التكوين الذي توفره منظومة التربية والتكوين لحاجيات سوق الشغل، يجعل الانتقال من مرحلة التمدرس إلى الحياة العملية انتقالا صعبا. كما أن هذا التباين بين التكوين وسوق الشغل لا يزال من بين العوامل التي لها وقع سلبي على النمو الاقتصادي وعلى قابلية الشباب الحاصلين على شهادات للتشغيل. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن معدل البطالة يرتفع كلما ارتفع المستوى الدراسي، وهو ما يساهم في تكريس مشاعر الإحباط في نفوس خريجي التعليم العالي الذين لا يحصلون على فرص للشغل.

الشباب والإدماج الاقتصادي

رغم تحقيق وتيرة إيجابية في متوسط النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الوطني خلال العقد الأخير[6]، إلا أن انعكاسها على مستوى خلق فرص الشغل وإدماج الشباب ظل محدودا.

والواقع أن معدل البطالة في صفوف الشباب بالمغرب يظل مرتفعا (20 في المائة في المتوسط)[7]. بل إن أغلب الشباب المشتغلين يعملون بالقطاع غير المنظم وفي مناصب شغل تتسم بالهشاشة وذات أجور زهيدة، كما أنهم لا يستفيدون من الامتيازات الاجتماعية. فبدون علاقات شخصية أو عائلية، لا يكفي دائما التوفر على شهادة أو امتلاك الكفاءة للحصول على منصب شغل لائق. لذلك، فإن الشباب يشعرون بأنهم لا يتحكمون إلا بشكل نسبي في مستقبلهم الاقتصادي.

الشباب ومظاهر الهشاشة وعلاقات النوع والفوارق المجالية

إن المشاكل التي يعاني منها الشباب لا تطالهم بنفس الحدة، ذلك أن التفاوتات بين الجنسين وبين أوساط الإقامة (قروي، حضري، شبه حضري) لا تزال تَطرح إلى اليوم إشكاليات كبرى، خاصة في صفوف الشباب.

6 – المصدر : تقرير حول الثورة الإجمالية بالمغرب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي : «خلال الفترة ما بين 1999 و2013، سجل المغرب متوسط نمو لناتجه الداخلي الخام بنسبة 4,6 في المائة مقابل 3 في المائة في عقد التسعينات».

7 – يبلغ المتوسط العالمي لمعدل البطالة في صفوف الشباب 13 في المائة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أخذ الفوارق الجهوية بعين الاعتبار من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي. وتطال البطالة الشابات أكثر من الشبان، وقد يعزى هذا الأمر إلى تفضيل الوالدين تدريس الذكور بدل الإناث، بالإضافة إلى التمييز الممارس ضدّ النساء في ما يتصل بالأجور. ويرجع هذا الوضع أيضا إلى وجود اختلالات في نظام الحكامة وإلى استمرار تأثير المعايير الاجتماعية التقليدية التي لا تزال تعوق الاندماج الاقتصادي للمرأة المغربية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل القضاء على التفاوتات بين الجنسين، لاسيما في الوسط القروي، لا تزال هناك صعوبة في ضمان تمدرس البنات وفي تحقيق تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث.

وتنضاف إلى هذا الأمر العديد من الإكراهات الأخرى، من قبيل تجذر الصور النمطية السلبية في المجتمع، والتمييز والعنف القائم على النوع، والهشاشة الاقتصادية للنساء. وفي هذا الصدد، ينبغي القيام بتدابير ترمي إلى معالجة هذه الاختلالات عبر مقاربتها من زاوية النوع (تحليل الأفكار القائمة على تقسيم الأدوار والوضع الاجتماعي حسب الجنس) والبعد الجغرافي.

كما أن الشباب ذوي المستوى التعليمي المتدنّي والشباب المقيمين بالوسط القروي وكذا الشابات يعانون أكثر من غيرهم من عدد من الإكراهات من قبيل : صعوبة الولوج إلى سوق الشغل؛ العمل في القطاع غير المنظم؛ هشاشة ظروف العمل؛ ضعف المشاركة في الحياة الاجتماعية والمدنية؛ والفقر. وفضلاً عن ذلك، تعاني الشابات على وجه الخصوص من عوائق تحول دون تمتعهنّ بحقوقهن الأساسية (الزواج المبكر، العمل المنزلي...).

الشباب وروح المواطنة والانخراط السياسي والجمعوي

تكاد تكون مشاركة الشباب المغربي في الحياة المدنية منعدمة، إذ يكرسون معظم أوقاتهم لأنشطة شخصية، يمارسونها فرادى أو جماعات. ويعد هذا الغياب شبه التام لشبيبة البلاد عن الأشكال التقليدية للمشاركة السياسية، والذي يتجلى في النسبة الضئيلة لانخراطهم في النقابات والأحزاب السياسية، تعبيرا عن أزمة ثقة حقيقية قائمة بين الشباب والمؤسسات السياسية (1 في المائة من الشباب ينخرطون في حزب سياسي أو نقابة).

وينبغي اليوم إعادة النظر في طريقة مقاربة مشاركة الشباب في الحياة العامة، على اعتبار أن المؤسسات التقليدية للمشاركة والتأطير لم تعد تمثل الشكل الوحيد للمشاركة المواطنة. كما أن الحركات الاحتجاجية الشعبية الكبرى لم تؤدِّ إلى انخراط أقوى للشباب في هذه المؤسسات، وذلك راجع بشكل خاص إلى عدم بذل ما يلزم من الجهود لتيسير الولوج إليها وإضفاء الجاذبية عليها وجعلها تواكب انشغالات الشباب؛ مما يقتضي اقتراح قراءة جديدة لهذه الأحداث.

أما في ما يتعلق بانخراط الشباب في الحياة الجمعوية، فإنّهم يُقبلون بشكل متزايد على الانضمام إلى العمل الجمعوي، وذلك انطلاقا من وعيهم بدور المجتمع المدني وتأثير مبادراته

في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وتعبيرا عن خيبة أملهم في العمل السياسي المباشر، الذي لا يوفر إلا آفاقا ضيقة غير كفيلة بتحقيق تغيير فعلي.

وتعاني النساء والشباب المنتمون للوسط القروي والأوساط الاجتماعية والاقتصادية المحرومة، أكثر من غيرهم، من وطأة نقص الفضاءات التي تخول للشباب إسماع صوتهم والتأثير على القرارات السياسية.

الشباب والدين والقيم

أمام توسع نطاق التكنولوجيات الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي، يجد الشباب أنفسهم حُيَالَ عالم مفتوح دون قيود ظاهرة، لينهلوا من منظومة قيم تقدم خيارات وتوجهات تتجاوز بكثير الحدود المرسومة في النطاق العائلي أو المجال الترابي الذي ينتمون إليه. وتجدر الإشارة في هذا المضمار، إلى تنامي ظاهرة التدين في صفوف الجيل الحالي من الشباب مقارنة مع الجيل السابق، بالإضافة إلى انكفاء فئة منهم داخل دائرة التدين رافضة الحداثة المستوحاة من الغرب. وقد يتحول هذا الانكفاء إلى انغلاق على الذات، بل إلى تطرف ديني لدى البعض.

من جهة أخرى، يشار أيضا إلى تراجع، أو على الأقلّ إلى تغير قيمة العمل لدى جيل الشباب، بالإضافة إلى التغيرات التي تهم العلاقات بين الأجيال داخل الأسرة، من خلال تنامي النزعة الفردانية لدى الشباب مقارنة مع الوالدين.

وبالنظر للتمازج الذي بات قائما بين نماذج اجتماعية مختلفة (النموذج التقليدي، الديني، المعاصر) وظهور سلوكات هجينة (سلوك التباهي، ثقافة مجتمع الاستهلاك) فقد بات من الواجب إعادة النظر في ثنائية الأصالة والمعاصرة.

الشباب والحياة الجنسية

تكتسي الحياة الجنسية للشباب أهمية بالغة بالنسبة للصحة البدنية والعقلية، ولطالما تم تناولها من زاوية طبية (حفظ الصحة، الوقاية ...)، أو أمنية (التصدي لمظاهر العنف).

والحال أن الحياة الجنسية للشباب لا تنحصر في القضايا الأخلاقية أو قضايا العنف. وفي هذا الصدد، ينبغي تناول هذا المسألة من منظور جديد، يعكس أبعادها الأخرى، ويذكي النقاشات ويضع الإشكاليات في سياقها الحقيقي، مع الحرص على اعتبار هذا الموضوع واحداً من الانشغالات الأساسية ليس للشباب فحسب، بل للأسرة والمجتمع أيضاً.

وإلى حدود اليوم، لا تزال علوم النفس تحتكر الحديث عن الحياة الجنسية للشباب، من خلال منظور معياري وتقريري في كثير من الأحيان، بينما ينبغي أن تمكن المقاربة التاريخية والرهانات السوسيولوجية من فهم أفضل للهويات والممارسات والتمثلات المرتبطة بالحياة الجنسية للشباب، مع الحرص على مراعاة الأبعاد المتعلقة بالسن أو الدين.

الشباب والتكنولوجيات الجديدة

تثير التكنولوجيات الجديدة والتحولات التي تشهدها مجالات الروبوتات والذكاء الاصطناعي والأجهزة المتصلة بالشبكة تساؤلات بشأن موقع الشباب ضمن هذا الفضاء المتغير والذي يعيش على إيقاع تحولات متواصلة، مما ينعكس على حياتهم اليومية وعلى أشكال مشاركتهم المواطنة، كما أنه يؤثر على تطور المهن القائمة حاليا، وذلك بالنظر لاحتمال اختفاء بعضها وظهور مهن أخرى جديدة مستقبلا.

وبالطبع، فإن التأثير اليومي الأكثر أهمية يتعلق بأنماط التواصل الجديدة التي تسائل الشباب عن معيشهم وعن نظرتهم للعالم. لقد غيرت شبكة الإنترنت بشكل عميق سلوك جيل مرتبط باستمرار بالعالم وبطرق عيش مختلفة.

الإطار رقم 5: الثورة التكنولوجية- بزوغ عالم جديد

وفق آخر إحصاء عام للسكان والسكنى أجرته المندوبية السامية للتخطيط، فإن أكثر من 46 في المائة من سكان المغرب ولدوا بعد وصول الإنترنت إلى المغرب في سنة 1993.

وبعبارة أخرى، وبالنسبة لغالبية الشباب المغربي، فإن الإنترنت يعد أمراً بديهياً وهو جزء من السياق الطبيعي لحياتهم، لاسيما أن المعطيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تظهر أن جميع المغاربة تقريبا يملكون هاتفاً وأن أكثر من ثلثي الأسر مرتبطة بشبكة الإنترنت.

وإذا كان الإنترنت، من وجهة نظر تقنية صرفة، مجرد تكنولوجيا جديدة للاتصال، فإن النافذة التي يتيح من خلالها الوصول الدائم إلى محتويات مختلفة فتحت آفاقاً غير متوقعة بالمرة، ومهدت الطريق نحو نمط جديد من التواصل، مما يجعله اليوم الدعامة الرئيسية للتواصل.

تغيير النموذج المعتمد

وتتيح التكنولوجيا الحالية للجميع إمكانية الوصول إلى نفس الجمهور، الذي يعتمد اليوم إلى حد كبير على المعلومات التي يتم نشرها على شبكة الإنترنت. إن مصدر أو مصداقية المعلومة لم يعد لهما سوى تأثير نسبي جدا، ومن ثم فإن جودة المعلومات التي يتم نشرها قد تكون محط تساؤل. وقد زادت شبكات التواصل الاجتماعي من ضبابية هذا المشهد. وتقود كل هذه العناصر الشباب إلى أن يكونوا هدفاً للعديد من العروض التي تتنافس لاستقطابهم ومن المحتمل أن تؤثر عليهم (الخلط، المعلومات المغلوطة، ...).

إن أي استراتيجية أو إجراء مؤسساتي يقتضي التواصل الملائم لشرح الرهانات ذات الصلة به، بيد أن العالم يشهد اليوم انقساماً صارخاً بين فئتين من الأفراد: فئة توجد داخل دائرة الإنترنت وأخرى توجد خارج نطاق هذه الدائرة.

وتضم الفئة الأولى في المقام الأول الشباب (لكنهم يتقدمون في السن مع مرور الوقت) الذين لا تفارقهم هواتفهم الذكية ويضبطون إيقاع حياتهم على الفايسبوك والواتساب. كما أنهم اكتسبوا مهارة استخدام هذه الأدوات في سن مبكرة جدا، قد تكون أحيانا منذ الولادة، وهم على دراية تامة باستخدامها من الناحية التقنية. وعلاوة على ذلك، يعتمد الشباب على هذه الأدوات بشكل طبيعي لاتخاذ العديد من القرارات في حياتهم. وبالنسبة إليهم، فإن شبكة الإنترنت هي مصدر كل المعلومات.

أما الفئة الثانية، فتضم مسؤولين مؤسساتيين يعتقد الكثيرون منهم أن التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي يندرج في نطاق عالم افتراضي ليس له أي تأثير على الواقع. لذا، فإنهم يظلون متمسكين بوسائل التواصل التقليدية، كالصحف والمنشورات الإعلانية والوصلات المتلفزة. وهم لا يدركون حجم تغلغل أشكال التواصل عبر شبكة الإنترنت ولا تأثيرها الكبير على الواقع المعيش.

وتقتضي هذه الفجوة الرقمية القائمة بين الشباب المرتبط جداً بالشبكة وبين البقية، لاسيما النخبة السياسية، التي لا تزال تتبنى الأشكال التقليدية للتفكير والعمل، إدماج هذه الفضاءات العمومية الجديدة للشباب، حيث تتم صياغة الرأي العام.

المنفصلون عن عالم الإنترنت

إنّ نزوع عدد من المواطنين المغاربة نحو اعتبار الإنترنت عالماً «افتراضياً» بشكل كامل ربما يعزى إلى الصعوبة التي يجدونها في الإلمام بأدوات الولوج إلى شبكة الإنترنت، وبالتالي فهم يفضلون الابتعاد عنها. ونتيجة لذلك، فإنهم يواجهون صعوبة أكبر في إدراك أهمية هذه الأدوات بالنسبة لجيل الشباب وللأجيال الصاعدة.

وحتى وإن توفر لدى البعض الوعي من الناحية النظرية بأهمية الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والإمكانات التي تتيحها ومدى التأثير الذي تمارسه، فليست لهم القناعة الراسخة بأنها وسيلة التواصل الرئيسية مع الشباب. ونتيجة لذلك، فإن القرارات ذات الصلة تتخذ دون اقتناع بأهمية هذا المجال ودون استثمار حقيقي فيه. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نلاحظ دون عناء أنه باستثناء حالات قليلة جداً، لا تتوفر أي وزارة، ولا أي حزب، ولا أي نقابة على «مختص في تدبير المحتويات على شبكات التواصل الاجتماعي»، يتولى مهام التعامل مع المواقع الإلكترونية أو شبكات التواصل الاجتماعي التي يفترض أن تكون هذه الجهات حاضرة فيها.

وهذا ما يفسر اتساع الفجوة القائمة بين الشباب وغيرهم: وفضلاً عن الفجوة بين الأجيال، تتضاف حتماً فجوة عميقة في التواصل تنطوي على انعكاسات سلبية كبرى.

ومن هذا المنطلق، فإن أي استراتيجية تستهدف الشباب ينبغي أن تأخذ هذا الجانب المتعلق «بالتواصل» بعين الاعتبار، بما يتيح تفسير مضامين هذه الاستراتيجية ومناقشتها وتعديلها، ومن ثم توفير أسباب النجاح لها.

ومن ناحية أخرى، فإنّ افتقار وسائل الإعلام الحديثة إلى الطابع المؤسساتي يفتح الباب على مصراعيه أمام منظمات أخرى لتمرير جميع الخطابات التي تحملها، حتى عندما تكون خطابات محملة بالكراهية وتتنافى مع القيم الكونية. وحينما لا يتلقى شبابنا المعلومات بطريقة منهجية ومنظمة، فإنهم يكونون عرضة لمخاطر قد تجعلنا نفقدهم إلى الأبد.

يلازم فئة عريضة من الشباب إحساس بالقلق والانشغال جراء انعكاسات إقصائها من الحياة الاقتصادية والمدنية. ويشكل الانقطاع عن الدراسة والبطالة والعمل الناقص وغياب بنيات الدعم الكفيلة بتيسير المشاركة في الحياة الاجتماعية عوامل تساهم في عزلة هؤلاء الشباب وتولد إحساس الحرمان لديهم، مما يجعلهم عرضة للسقوط في براثين الانحراف والإجرام والتطرف، بالإضافة إلى تطلعهم المتزايد إلى محاولة ارتياد آفاق جديدة عبر الهجرة إلى الخارج.

يمر السياق الوطني حاليا بمرحلة تتسم بتنامي موجات مطالب واحتجاجات اجتماعية تشارك فيها شرائح واسعة من الشباب وقفت عند عدم قدرة النموذج التنموي الحالي على الاستجابة لحاجياتها وعجزه عن تحقيق طموحاتها. ورغم أن الوضعية السياسية الوطنية شهدت تطورا ملموسا منذ سنة 2011، إلا أن تطلعات الشباب المغربي إلى مستقبل أفضل ما زالت قائمة.

وتُبْرِز كل هذه الإكراهات حجم التحديات الواجب رفعها وتؤكد ضرورة اتخاذ تدابير ذات طابع ممنهج واستراتيجي ومندمج بشكل أكبر، من أجل تفتق طاقات الشباب، مع التركيز على حاجيات الفئات الأكثر حرمانا منهم.

2. إطار الحكامة: الرهانات الرئيسية

تهمّ الحكامة كل جوانب حياة الشباب. ذلك أن سير المؤسّسات العمومية وتنفيذ السياسات العمومية ينعكس على مدى توفر الفرص في الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فكما أنّ بمقدور نمط الحكامة أنْ يساهم في رفاه الشباب، فقد يكون سببا يعوق تحققه.

وفي المغرب، تتسبب الاختلالات المرتبطة بالحكامة بشكل كبير في إعاقة إدماج الشباب وتحقيق نمائهم وارتقائهم، والحال أن المملكة تتوفر على سياسة تنموية متمحورة حول رؤية قطاعية يعززها وجود إرادة في النهوض بالشباب. لكن، وبالرغم من التقدم المحرز والنتائج الملموسة التي تم تسجيلها، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات القطاعية، رغم تضمن أغلبها لمكون خاص بالشباب، يتم بطريقة يطبعها التشتت ولا يزال يصطدم بصعوبات مرتبطة بنقص الانسجام والتجانس، ممّا يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة. كما لا يوجد لحد الآن إطار استراتيجي مشترك يجمع كل السياسات الموجهة لهذه الفئة من الساكنة، فضلا عن أن الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لا تزال تواجه تحديات جمة تتعلق بتحقيق الانسجام وضمان الفعالية، وذلك في ظل غياب رؤية شمولية كفيلة بتأطير السياسات العمومية وتوجيه تدخلات الفاعلين المعنيين وجهودهم.

وأمام غياب إطار مندمج يحدد منطلقات السياسة الخاصة بالشباب وغاياتها وكيفيات إعمالها، فإن هذا النقص في مجال الحكامة يشكل عائقا رئيسيا يحول دون اضطلاع الأجيال الشابة بمسؤوليتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبسبب إقصاء الشباب من مراحل بلورة السياسات العمومية الموجهة للشباب وإعدادها، فإن هذه السياسات لا تَعْكِس انشغالاتهم واحتياجاتهم الخاصة. ونتيجة لذلك، فإن ثقة هؤلاء الشباب، المتطلعين بشكل مشروع لأن تتاح لهم جميعا – الفقراء منهم والأغنياء، الذكور والإناث، المنتمون للوسط الحضري أو القروي – إمكانية التعبير عن أفكارهم وانتظاراتهم، تتبدد شيئا فشيئا في بناء مستقبل مشرق. وهو ما يتجلى في ضعف انخراطهم في الآليات التقليدية للمشاركة، إذ يرونها غير قادرة على تغيير الأمور.

ورغم الاهتمام الذي أولته السلطات العمومية لموضوع الشباب، وما عرفته السياسة العمومية في مجال الشباب من تطورات خلال السنوات الأخيرة، فإن هذه السياسة تظل ذات صبغة قطاعية وغير مندمجة ولا تعبر عن الانشغالات الرئيسية للشباب. ذلك أن التدابير الخاصة بالشباب المُضمنة بشكل عرضاني في البرامج القطاعية، غير ممأسسة بالقدر الكافي ولا تحظى بتنسيق جيد بين مختلف القطاعات الوزارية، حيث يُنَفِّذ كل قطاع اختصاصاته على حدة ويشتغل في نطاقة بنياته وهياكله الخاصة.

وتشكل ضرورة تحليل الخدمات العمومية المقدمة للشباب، لا سيما في مجالات التربية والتعليم والصحة والتشغيل، بالإضافة إلى تحديد مقاربة أكثر ابتكارا في ميدان بلورة سياسة خاصة بالشباب يتم تنزيلها أساسا في المجالات الترابية وتتسم بتنسيق أفضل على مستوى التنفيذ، جزءا لا يتجزأ من المبادرة الوطنية الجديدة لفائدة الشباب، فضلا عن تقويم أنظمة الحكامة العمومية بشكل يأخذ بعين الاعتبار انتظارات الشباب، وذلك من أجل إرساء نمو مُدمِج وتوفير خدمات عمومية ملائمة. وينبغي في هذا الصدد مراعاة معايير «الحكامة الجيدة» التي تقتضي، بالإضافة إلى التنسيق واعتماد مقاربة مندمجة، العمل الناجع والانخراط الفعلي واحترام الحقوق وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقييم التدابير المتخذة.

لقد أضحى اليوم ضمان انسجام التدابير المتخذة لفائدة الشباب ضرورة ملحة، وهو ما يقتضي اعتماد نموذج فعال للحكامة واقتراح هندسة جديدة تمكن من تجاوز منطق التدابير القطاعية والمبادرات المعزولة، وتسمح بإرساء سياسة شمولية وعرضانية ومنسقة.

ويتطلب تحقيق هذا الطموح، توحيد جهود القوى المنتجة حول إرادة فعلية لتحرير الطاقات الكامنة للشباب. إذ ينبغي أن ينخرط جميع الفاعلين (الشباب، الحكومة، الجهات، الجماعات المحلية، المجتمع المدني، الفاعلون الاقتصاديون والسياسيون...) في الدينامية التي يقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار المبادرة الوطنية الجديدة لفائدة الشباب المغربي.

III. تجارب مقارِنة في مجال السياسات العمومية الخاصة بالشباب

لمحة عامة عن التجارب الدولية حول الأبعاد الرئيسية: رصد أبرز الممارسات الفضلى[8]

يعرض هذا الجزء للخطوط العريضة للتوصيات المتعلقة بتحديث السياسة العمومية لفائدة الشباب المغربي، كما يسلط الضوء على بعض الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، من خلال مقاربة قائمة على دراسة مقارنة تتيح رصد بعض التجارب واستخلاص الدروس المناسبة منها.

وقد أُنجِزت هذه الدراسة المقارنة على عينة من بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تعرض مجموعة من أفضل الممارسات في ما يتعلق بالسياسات العمومية الموجهة للشباب، والتي تتميز بوجود إشراف مؤسساتي وتنزيل ترابي (على المستويات المحلية أو الجهوية أو الوطنية)، وبتنوع الموارد المعبأة، كما أنها تمثل بدائل يمكن الوقوف عندها من أجل النهوض بالشباب.

إن الترعرع في مناخ يطبعه الإنصاف يعد تحديا عموميا كبيراً يتطلب النهوض بالاستثمار لفائدة الشباب: ويشمل ذلك الاستثمار في تعليم جيد؛ وضمان الحصول على مناصب شغل لائق؛ والحصول على خدمات صحية جيدة؛ ووضع برامج لتشجيع المشاركة المفعمة بروح المواطنة وتحفيز الأنشطة الترفيهية؛ وكلها مبادرات ينبغي أن تندرج في إطار عمل عمومي منسق.

الإطار رقم 6: رصد المواضيع التي تعد بمثابة «قاطرة»

الأرجنتين: الإدماج الرقمي وتعزيز تنافسية البلاد في المجال الرقمي

- توزيع ما يقرب من مليونَيْ (2) حاسوب محمول في إطار خطة وطنية للإدماج الرقمي، وقد تم توزيعها توزيعا منصفاً حتى في المناطق النائية في الأرجنتين، لفائدة الطلبة والمدرِّسين في طور التعليم الثانوي العمومي.
- تحدي تربوي طموح يهدف إلى الإعلاء من قيمة المدرسة العمومية؛ وتقليص الفوارق الرقمية والثقافية والتعليمية القائمة بين مختلف المجموعات السوسيو اقتصادية والجغرافية؛ وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتكافؤ الفرص من خلال دمقرطة الوصول إلى المعلومة والتكنولوجيا والمعرفة.
- بزوغ نماذج جديدة للتعليم والتعلُّم قائمة على التملُّك التدريجي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدخال الأدوات التكنولوجية في الحياة اليومية للطلبة، ومن ثم في الحياة اليومية لأسرهم.

8 – المصدر: 13.pdf ___ http://intercoonecta.aecid.es/Gestin%20del%20conocimiento/20121114001302. يعد هذا العمل ثمرة شراكة بين المنظمة الإيبيرية الأمريكية للشباب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

بوليفيا: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات القرويات اللائي يعانين من الفقر المدقع

- التمكين الاقتصادي للفتيات اللواتي يعانين من فقر مدقع من أجل مساعدتهن على تكوين ثروتهن الخاصة وتعزيزها، وهي ثروة تتشكل من سلع إنتاجية ومداخيل تتيح لهن التمتع بجميع الحقوق التي يخولها لهن وضعهن كمواطنات.
- يستند البرنامج على دعامتين: شملت الدعامة الأولى التحويلات المباشرة للاعتمادات المالية، التي تمكن من توفير رساميل لإحداث المقاولات والشروع في الإنتاج.

أما الدعامة الثانية فتمحورت حول توفير خدمات التكوين والإرشاد، وشملت: 1) مكونا يهدف إلى تطوير نشاط الموردين، الذين يسعون، بعد التأكد من أنهم وجدوا منافذ مضمونة لتسويق منتجاتهم، إلى ضمان استمرار إنتاج وسائل عيش العائلات المعنية؛ 2) مكوناً آخر يتعلق بدعم الخطوات اللازمة لتوفير السكن ؛ 3) مكونا ثالثاً يتعلق بتغيير المساطر وطبيعة العقود العقارية بحيث يكون للمرأة لوحدها كامل الحق في التصرف في ممتلكاتها أو يكون لها الحق في تقاسم الممتلكات مع زوجها، ومن ثم تعزيز حقها في تملك الأراضي أو الحصول عليها عن طريق الإرث؛ 4) خدمات قانونية ومدنية تمكن من تزويد النساء بوثائق الهوية، فضلا عن دورات للتربية على قيم المواطنة، حتى يتمكنَّ من التمتع بحقهن الكامل في المواطَنة.

البرازيل: منح الشباب في وضعية هشاشة الحق في متابعة الدراسات الجامعية

- وضع برنامج يحمل اسم «الجامعة للجميع» (PROUNI)، وهو جزء من مجموعة من التدابير التي تندرج ضمن عملية إصلاح التعليم العالي.
- من خلال هذا البرنامج، ولضمان فتح أبواب التعليم العالي أمام أكبر عدد ممكن من الطلبة، يتم تخصيص مساعدات ومنح دراسية وقروض، بناء على معايير اجتماعية ومعايير التميز.
- تدابير التمييز الإيجابي، التي مكنت في سنة 2012 من تقديم أكثر من مليون منحة دراسية للشباب ذوي الدخل المحدود وغير الحاصلين على شهادات عليا.

تظهر المعطيات التي تم تجميعها لزوماً في صفوف الطلبة المستفيدين من برنامج «الجامعة للجميع» أنه قبل وضع هذا البرنامج، لم يكن لدى الطلبة الذين تم انتقاؤهم أي أمل في متابعة دراستهم في طور التعليم العالي. ولذلك، يعد هذا البرنامج أداة مهمة لتشجيع إدماج الطلبة المنحدرين من الأوساط الأقل حظا في التعليم العالي.

البرازيل: انفتاح المدرسة على محيطها

- مبدأ المدرسة المنفتحة: إشراك المدرسين ومشاركة الطلبة في المشاريع التي يجري تنفيذها داخل فضاء المدرسة (الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية والتكوين)، مما يدل على التعلق بالمدرسة ويسلط الضوء على أهمية انفتاح المدرسة على محيطها من أجل بناء روابط اجتماعية.
- انفتاح المؤسسة على محيطها: تُخصَّص للطلبة وعائلاتهم فضاءات للمواد التثقيفية والترفيهية أو أنشطة اجتماعية وثقافية، ويتم تنفيذ عدد كبير منها داخل المؤسسة التعليمية نفسها، كما يتم تنظيمها في الفترة المسائية وفي نهاية الأسبوع، حيث تظل المؤسسات التعليمية مفتوحة في كثير من الأحيان.

شيلي: دُورٌ للإدماج لفائدة الشباب، من أجل تعزيز دورهم باعتبارهم فاعلين استراتيجيين في التنمية والاستجابة لانتظاراتهم الفردية والجماعية

- إنشاء مراكز مندمجة للإعلام والتنمية لفائدة الشباب، وفضاءات لتبادل التجارب وتقاسمها، من أجل إرساء تماسك اجتماعي أفضل.
- خلق فضاءات للمشاركة والسعي إلى تحسين جودة حياة الشباب، من خلال التوجيه السوسيو-مهني؛ وتنظيم ورشات للتكوين المهني والأكاديمي؛ والتوجيه في مجال الولوج إلى الرعاية الصحية؛ وتوفير المعلومات القانونية؛ وتخصيص قاعات متعددة الوسائط للاستخدام الفردي والجماعي؛ وتطوير القدرات الفنية والثقافية والرياضية.

وادي كاوكا في كولومبيا: مبادرة عمومية مجالية لفائدة الشباب

- اعتبار الشباب فئة من السكان ذات قدرات ومؤهلات متعددة، يتعين تعزيزها وإدماجها في المخططات والمشاريع والبرامج المؤسساتية (تعزيز المؤسسات العمومية بهذا الخصوص).
- تحفيز مشاركة الشباب على مرحلتين: تهدف المرحلة الأولى إلى المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للشباب وتحقيق اندماجهم الاجتماعي وإكسابهم قيم العيش المشترك؛ أما المرحلة الثانية فتخص مواكبة المجتمع المدني في تحديد خطط عمله، والمساهمة في تنفيذها.
- الأهداف المنشودة: تعزيز المشاركة المواطِنة؛ وتنمية مهارات الشباب في مجال التفاوض؛ وتعزيز الكفايات في ميادين التخطيط والرقابة الاجتماعية وهندسة المشاريع ...

كوستاريكا: برنامج ‹Avancemos› (لِنَمْضِ قُدُماً)، لفائدة الشباب والأطفال من الأسر الفقيرة، من أجل محاربة الهدر المدرسي

- تم وضع برنامج للتحويلات النقدية المشروطة في سنة 2008، بهدف إعادة إدماج المراهقين وتلاميذ المدارس المنحدرين من الأسر المحرومة في المنظومة التربوية النظامية.
- تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في تعميم التعليم الثانوي العمومي؛ ومحاربة الهدر المدرسي عن طريق تقليص مستويات الفقر / تحسين دخل الأسر.

كوبا: إنشاء مركز أبحاث حول الشباب للوقوف بشكل أفضل عند وضعيتهم

- تهدف الأبحاث التي تنجز في المركز الكوبي للأبحاث حول الشباب إلى تطوير المعرفة حول الشباب بشكل عام، من أجل تحسين الخدمات المقدمة لهم. ويرتكز برنامج البحث على سبل تحقيق الرفاه والتنمية المثلى للشباب، ويسعى إلى توفير معلومات عن المستجدات التي تهمهم وحاجياتهم وتوقعاتهم المستقبلية (التربية والتعليم ، والتشغيل، والثقافة، والمشاركة، وغير ذلك).

بيرو: الشباب والشغل والقابلية للتشغيل

- وضع برنامج يحمل اسم «وظيفتي الأولى»، يقترح فترات تدريب مدفوعة الأجر لفائدة طلبة الجامعات أو غيرهم، ويمكن المستفيدين من ولوج سوق الشغل، واكتساب تجربة مهنية أولى، ومن ثم تحسين قابلية تشغيلهم في المستقبل.

IV. من أجل مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي

1. عناصر للتوجيه وتحديد الرؤية: مقاربة مندمجة وقائمة على القطيعة مع الماضي

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه آن الأوان لاقتراح مبادرة جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، وذلك بغية الاستجابة، على المدى الطويل، لانتظارات الشباب المشروعة في الحصول على حياة كريمة، وعدالة اجتماعية، وإنصاف ومشاركة نشيطة في الدينامية التنمويّة؛ حيث سيتمكن جميع الشباب من تحرير طاقاتهم واستثمار كل مؤهلاتهم وخبراتهم، في إطار من تكافؤ الفرص، وتحسين مستوى رفاههم؛ وبناء شباب يستمدُّ قوَّتَه من تاريخه وقِيمه، ويشقُّ طريقه بخُطًى واثقة في عالم منفتح ومُعَوْلَم.

وبالنظر إلى التحديات التي يواجهها الشباب، والتي بَيَّن هذا التقرير أنها تحديات عديدة ومهمة ولا يمكن تجنبها، ومراعاةً لحجم التغييرات التي يتعين إجراؤها من أجل تطوير طبيعة ونمط تدبير المبادرات المعتمَدة لفائدة الشباب، يتعين اعتماد سياسة قائمة على القطيعة مع الماضي وينبغي على مجتمعنا التفكير في مشروع مندمج حقيقي، قوامه المصالح المشتركة ومراعاة الحاجيات والتطلعات الخاصة للشباب المغربي.

إن الأساس المتين الذي تقوم عليه هذه المبادرة هو تمكين الشباب المغربي من استعادة الثقة، إذ إن هناكَ شعوراً كبيراً لدى الشباب بانعدام الثقة في المجتمع بشكل عام، وهو شعور ما انفكّ يأخذ منحى تصاعديًا، مع ما ينْتُجُ عن ذلك من آثار سلبية على سلوكيات الشباب وعلى التماسك الاجتماعي بوجه عام. ثمَّ إنَّ حدة الفوارق الاجتماعية والمجالية، والصّعوبات المتعلّقة بالولوجِ إلى العمل اللّائق والخدمات العمومية الأساسية، والعطب الذي تعرفه آليات الارتقاء الاجتماعيّ، واستمرار اقتصاد الرّيع، هي ظواهر لا يمكنها أنْ تؤدّيَ إلى تحسين ثقة الشباب في المستقبل. وبالتالي، فإنّ تَحَدّي الثّقة يستدعي ضرورة تعزيز الرابط الاجتماعيّ، في مجتمع أصبحت غالبيّة ساكنته تقطُنُ بالمدن، وأضحت أكثر اطلاعاً وتعليماً.

ومن أجل رفع تحديات المستقبل، تستمد المبادرة الجديدة قوتها من الوعي التام بأن السياقات الوطنية والإقليمية والدولية قد أدت إلى ظهور جيل جديد من الشباب، وهو جيل أصبح اليوم أكثر اهتماماً بالقيم الكونية، وبالحرية، وأضحى يتطلع إلى مزيد من العدالة والحقوق بالمعنى الواسع للكلمة.

وعلاوة على ذلك، فقد شهد مجال الشباب تغييرا جذريا: فالشباب المغاربة، كغيرهم من شباب العالم، يعيشون ويفكرون ويحلمون ويعملون ويتسلون ويحتجون بشكل مختلف. إنّ ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة حوَّل قطاعات اقتصادية بأكملها وأثَّر أيضا على الحياة

اليومية، لاسيما بالنسبة للشباب، الذين أصبحوا متعودين بشكل كبير على استخدام وسائل الاتصال الحديثة وعلى التعامل مع أنماط الاستهلاك الجديدة، وذلك خلافاً للأجيال التي تكبرهم سنا، والتي لا تزال تجد صعوبة في استدماج هذه التطورات.

وينبغي أن يوازيَ هذا التغيير الجذري في مطالب الشباب تغيير جذري كذلك في العرض المقدم لهم. ولذلك، يتعين على مجتمعنا التكيف مع هذا الواقع الجديد، كما أنه من الضروري مراعاة هذا السياق الجديد، من خلال تقديم عرض ذي مصداقية ويستجيب لحاجيّات هذا الجيل الجديد من الشباب، وأن يكون امتداداً للسياسة الخاصة بالطفولة، ويرقى إلى مستوى انتظاراتهم الحقيقية، ويعيد لهم الثقة في الأسرة والمدرسة والمؤسسات التمثيلية.

ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي على المغرب تعبئة جميع القوى الحيّة في البلاد، بما يتيح لجميع الفاعلين في المجتمع، وفي مقدمتهم الشباب، تَمَلُّكَ هذا الطموح الجماعي، في إطار تعاقد اجتماعي كبير بين الدولة والمجالات الترابية والشباب.

ونظراً للترابطات بين مختلف الأبعاد المادية وغير الماديّة للشباب، فإنّ المبادرة الجديدة تشمل عدة مجالات استراتيجية ومترابطة. لذا، فإنها تستند إلى مقاربة عرضانيّة، بما يكفل تنفيذ المبادرات الموجهة للشباب وبلورتها وتقييمها في إطار متجانس ومندمج، يشمل مختلف الفاعلين المعنيين، لاسيّما المجالات الترابية.

ولهذه الغاية، تمّ تحديد تسع رافعات مهيكلة يرتكز عليها الطموح الجديد المُقترح، يصاحبُ كل واحدة منها عدد من المداخل الهادفة إلى تجسيد طموح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أ. مبادرة موجهة للشباب وللمجتمع ككل، تراعي الطابع المتعدد للشباب المغربي

تستهدف المبادرة الجديدة الشباب المغاربة، ذكوراً وإناثاً، وتسعى إلى تمكينهم من الاضطلاع بدورهم الكامل، باعتبارهم مواطنين ومواطنات، في بناء مسار تطوير مغرب المستقبل.

كما تستهدف هذه المبادرة أيضا المجتمع ككل، ذلك أنها تدعو القوى الحية لبلادنا (المواطنون، الحكومة، المجتمع المدني، الهيئات الوسيطة...) إلى التعامل مع الشباب من منظور جديد، والاهتمام بانتظاراتهم وطموحاتهم وانشغالاتهم واقتراحاتهم، في أفق أخذها بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرار.

وعلاوة على ذلك، لا يشكل الشباب المغربي كتلة متجانسة، ويتسم بطابعه المتعدد وتنوع مساراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بين المناطق القروية وشبه الحضرية والحضرية. كما أن لكل جيل من الشباب سماته حاجياته الخاصة.

وتساهم جميع مكونات فئة الشباب في النسيج الاجتماعي والثقافي الوطني؛ لذا فإن المبادرة التي يقترحها المجلس تأخذ هذه التعددية في الحسبان وتكيِّف مداخلها مع حاجيّات وانتظارات حقيقية وموسَّعة.

واعتباراً لهذا الطابع المتعدد للشباب، فإن التوصيات الاستراتيجية التي يقترحها المجلس تشكل أرضية مشتركة تهم مجموع الشباب المغربي. لذا، يتعين، من الناحية العملية، ملاءمة محاور هذه التوصيات مع معايير السن والجنس والانتماء الاجتماعي والمجالي والمستوى الدراسي ووسط الإقامة والنوع وغير ذلك.

ب. ثلاثة مبادئ توجيهية تنطبق على جميع مجالات التدخل، من أجل توجيه العمل

مشاركة فعلية للشباب في عملية اتخاذ القرار

تعد مشاركة الشباب عنصراً أساسياً في بناء مجتمع متضامن: ذلك أن مشاركة فعلية نابعة من الشباب ويقودها الشباب في جميع مناحي حياة المجتمع يمكن أن تساهم في تغيير نُظُم التدبير، على نحو يمكن الشباب من الحصول على المعلومات، ويجعلهم يشعرون بأنهم يحظون بالإدماج والتمثيلية .

إن تعزيز مشاركة الشباب يقتضي تهيئة الظروف الملائمة للحوار، من خلال الحرص على اعتبارهم مواطنين ومواطنات يتمتعون بالمواطنة الكاملة، ويمتلكون القدرة على تقديم المقترحات والمشاركة في عملية صنع القرار، فضلاً عن العمل على تثمين أفكارهم والتزاماتهم ومبادراتهم، وتوفير الفضاءات والأساليب المناسبة لذلك.

ويقتضي تعزيز مشاركة الشباب أيضا تطوير ثقافة المشاركة الشاملة، من خلال دعم وتشجيع جميع المبادرات الرامية إلى إشراك الشباب في الفضاءات والمؤسسات التي يرتادونها. كما ينبغي الحرص على استطلاع آرائهم في سياق إعداد السياسات العمومية، ثم إشراكهم في تقييم تلك السياسات.

ويمكن التفكير في عدة صيغ لإعمال مشاركة الشباب في اتخاذ القرار، من قبيل: تفعيل المجلس الوطني للشباب، وإنشاء شبكات جهوية للشباب، وتشجيع مشاركتهم في المؤتمرات والملتقيات، والنهوض بالمنظمات التي يقودها الشباب، وتشجيع مشاركة الشباب في اللجان الاستشارية، وفي العمليات السياسية.

الإنصاف وتكافؤ الفرص بين المواطنات والمواطنين الشباب

يروم هذا المبدأ الثاني إرساء تكافؤ الفرص والحفاظ عليه في صفوف المواطنات والمواطنين الشباب، بغض النظر عن الجنس أو الوسط الاجتماعي والاقتصادي أو مكان الإقامة.

وفضلاً عن ضمان احترام الحقوق الأساسية للشباب (بما في ذلك حقوق الأطفال)، ينبغي بناء علاقات قوامها المساواة بين المواطنات والمواطنين الشباب والحفاظ عليها، من خلال إرساء حوار مستمر يجمع كل الأجيال ويضم جميع مكونات المجتمع.

حكامة متجانسة ومندمجة على المستويين الوطني والترابي

يتعلق المبدأ الثالث بضمان تجانس جميع التدابير العمومية المتخذة لفائدة الشباب. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الإجراءات الحكومية مندمجة، بما يتيح مراعاة الوضعية الراهنة لمسار التنمية، والأدوار والمسؤوليات المناطة بمختلف الفاعلين، والإكراهات والأهداف المنشودة، فضلا عن ضرورة التنزيل الترابي للسياسة العمومية الموجهة للشباب. وهذا يقتضي أن تكون الأعمال والمبادرات ثمرة تفكير وتشاور نابع من المستوى الجهوي وأن يتم تنفيذها داخل المجال الترابي، مع مواكبة ودعم على الصعيد المركزي، والحرص على الملاءمة المستمرة للسياسات ذات الصلة.

هدف عام: ضمان تنمية مُدمجة للشباب

واستناداً إلى الواقع الجديد والمبادئ التي سبق عرضها، ترتكز المبادرة الوطنية للشباب على هدف عام يتمثل في ضمان التنمية المدمجة للشباب، وهو بمثابة دليل لصياغة وتنفيذ جميع التدابير المتعلقة بالشباب، وذلك بغية إعطاء نفس جديد للمبادرات العمومية الموجهة للشباب، وبلورة سياسة عمومية ملائمة، وتعزيز وتنسيق برامج العمل، التي ينبغي وضعها بطريقة قائمة على التشاور وتنفيذها وفق مقاربة تفاعلية.

ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق إلا إذا حظي هذا الطموح الجديد بدعم الجميع وانخراطهم، في إطار ميثاق ثقة جديد، يحفز على تحرير طاقات الشباب وتوجيهها. وينبغي تجسيد هذا الطموح من خلال مبادرات ملموسة تكون بمثابة بوتقة تلتقي فيها مختلف انشغالات الشباب، بما يكفل الاستجابة لطلباتهم وتلبية حاجياتهم.

وأخيراً، فإن هذه المبادرة لن تتجسد على أرض الواقع ما لم تتوافق مختلف الإدارات المعنية بقطاع الشباب والفاعلون في المجتمع المدني العاملون لفائدة (ومع) الشباب، على مضافرة الجهود والعمل سويا في إطار مشروع جماعي مشترك.

ثلاث آليات ينبغي تفعيلها من أجل بلوغ هذا الهدف

- **تدابير للإدماج المتعدد القطاعات**، بهدف مراعاة القضايا ذات الصلة بالشباب، عند وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والإجراءات المتخذة في المجالات الأخرى وذات التأثير الكبير على الشباب، كالتعليم والتشغيل والصحة؛
- **تدابير محددة موجهة للشباب**، من أجل تشجيع المشاركة في دينامية المجتمع المدني، والأنشطة التطوعية، والإبداع والثقافة، والتنشيط السوسيو تربوي، والحركية والوصول إلى المعلومات؛
- **نموذج حكامة**، لضمان تجانس المبادرات الموجهة للشباب ونجاعتها.

تسعة مجالات عمل استراتيجية وآلية حكامة ناجعة

يشكل الشباب موضوعاً عرضانياً يتم إدراجه في العديد من السياسات العمومية. وتهدف المبادرة التي يقترحها المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ إلى ضمان التقائية التدابير التي تندرج في إطار السياسة الوطنية للشباب، مع الأبعاد الاستراتيجية الأخرى التي تدخل ضمن اختصاص قطاعات أخرى، بما في ذلك التشغيل والصحة...، وذلك من خلال تحديد تسعة مجالات عمل استراتيجية، تكون بمثابة إطار توجيهي لتحديد توجهات واضحة المعالم، وبلورة رؤية لفائدة جميع الشباب، وتعبئة وتنسيق العمل المشترك بين الوزارات في هذا الاتجاه.

2. توصيات المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ

تتطلب المبادرة الجديدة التي يقترحها المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ توفر إرادة سياسية حقيقية من أجل اتخاذ خيارات استراتيجية، استناداً إلى رافعات تكون بمثابة قوة دافعة، على المستويات المجتمعية والاقتصادية والمؤسساتية والسياسية. وتسعى هذه المبادرة إلى أن تكون إطاراً مرجعياً يوجِّه عمليتَيْ صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج العمومية المخصصة للشباب.

وترمي هذه الحاجة إلى تحقيق عمق استراتيجي مع العمل في الآن ذاته على اقتراح حلول عملية وواقعية للمشاكل الملحة، من خلال وضع إطار للتوجيه الاستراتيجي، تنتظم حوله تسعة مجالات عمل متداخلة ومترابطة بشكل كبير، لا يمكن إدراك بعضها دون البعض الآخر حتى لا تفقد قوتها الدافعة.

واعتباراً لهذه الترابطات، فإنّ المبادرة الجديدة ينبغي أن تستند إلى رؤية عرضانيّة، في إطار متجانس ومندمج، يشمل مختلف الفاعلين المعنيين.

وإذا لم يكن بالإمكان تنفيذ جميع المداخل المنشودة في آن واحد، فمن الضروري إرسال إشارة قوية بشأن أهمية إجراء تغييرات عميقة في هذه المجالات، ارتكازاً على عملية التشخيص التي سبق القيام بها، وهي تغييرات ضرورية من أجل وضع الشباب المغربي على مسار يكفل تحقيق مزيدٍ من الرخاء المشترك.

أ. تسعة مجالات عمل استراتيجية، أو كيف السبيل إلى إعادة التفكير في القضايا التي تهم الشباب والرهانات التي يواجهونها والفرص التي تتاح أمامهم، من أجل التطلع إلى المستقبل بكل ثقة.

على الرغم من الجهود المهمة التي بذلتها السلطات العمومية لفائدة الشباب المغربي خلال السنوات الأخيرة، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وثمة حاجة إلى اعتماد مقاربة أكثر جرأة وأكثر ابتكاراً من قبل المؤسسات والمسؤولين السياسيين والمجتمع المدني من أجل إعمال سياسة طموحة لفائدة الشباب.

ملاحظة منهجية: يسلط هذا القسم الضوء على مجالات العمل الاستراتيجية التسعة الواجب مراعاتها في أي سياسة عمومية للشباب، مع الحرص على تحديد كيفيات إدماج تلك المجالات في السياسة الموجهة للشباب.

١- مبادرات للإدماج المتعدد القطاعات

تحيل مجالات العمل الرئيسية على الأبعاد المتعلقة بالتربية والتكوين، والقابلية للتشغيل، والولوج إلى الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية، وكلُّها عناصر بنيوية في حياة الشباب، ينبغي إدراجها في إطار الجهود الرامية إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الذي تعاني منه هذه الشريحة من السكان.

لذا، فإن هذه المجالات ينبغي أن تكون في صلب السياسة المخصصة للشباب.

1. التربية والتكوين

بناء قدرات الشباب والارتقاء بالمستوى العام لمعارفهم وتطوير مهاراتهم طوال الحياة، حتى يتمكنوا من التكيف باستمرار مع المتغيرات والاندماج في عالم الشغل

ينبغي أن يغدو تطوير وتعزيز القدرات الفردية والجماعية للشباب أولوية استراتيجية وطنية. وبغية تمكين الشباب من التكوين الملائم، واكتساب قاعدة مضمونة ومشتركة من المعارف الأساسية والتربية الوظيفية، وتنمية مؤهلاتهم وتوظيفها على أرض الواقع، يجب أن يستجيب الاستثمار في رأسمال الشباب لمتطلبات توسيع القاعدة الاجتماعية للإنتاج، وإدماج ثقافة الإنتاجية والإبداع، وتحسين سبل الولوج إلى اقتصاد المعرفة.

وفي هذا الصدد، تعد المدرسة ركيزة أساسية لتكافؤ الفرص، باعتبارها رافعة رئيسية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يتعين تحسين جودة نظم التربية والتكوين، وتطوير جاذبية المدرسة بوصفها فضاءً للحياة والتعلُّم وتنمية الذات، وإدماج الرياضة والتربية على قيم المواطنة والمشاريع التعاونية الفنية والبيئية وذات البعد الوطني في المناهج الدراسية، وذلك من أجل تربية الشباب ومدهم بالقدرات اللازمة وتحصينهم، ضد المخاطر ومظاهر العنف ذات الصبغة الجنسية وذات الصلة بعدم احترام النوع.

وينبغي وضع برامج خاصة بالشباب، لاسيما أولئك الذين يعيشون في وضعية هشاشة (الشباب في وضعيّة إعاقة، والشباب في وضعية صعبة، وشباب الشوارع، والشباب المنحدرون من الأوساط المحرومة)، تتيح إدماجهم في المنظومة التربوية أو في مدرسة الفرصة الثانية. وفي هذا الإطار، ينبغي تعميم التدابير التحفيزية والتصحيحية من أجل محاربة الانقطاع عن الدراسة والهدْر المدرسي، والقضاء على الأمية (بما في ذلك محو الأمية الرقمية)، وتعزيز تكافؤ الفرص في مجالي التكوين واكتساب المهارات.

وبالإضافة إلى تعزيز التكوين الشامل للشباب والتربية القائمة على القيم، ينبغي تيسير الولوج إلى تخصصات التعليم العالي الواعدة، عن طريق ملاءمة الكفايات المكتسبة مع متطلبات سوق الشغل، من جهة، ومن خلال ملاءمة المنظومة التربوية مع الاحتياجات الجديدة للمجتمع، من جهة ثانية، وذلك وفق مقاربة استباقية تتيح الإعداد الجيد للشباب لمتطلبات تغيير الأنشطة / المهن القائمة والمستقبلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين تعزيز قدرة كل فرد على التعلُّم والتكيف والابتكار، وتنمية ثقافة المقاولة، فضلا عن وضع مخطط للتكوين مدى الحياة.

وفي هذا الصدد، يعد إصلاح قطاع التكوين المهني أمراً ضرورياً، وذلك وفق مقاربة قائمة على الكفايات، مع الحرص على إجراء تقييم لمستوى الاندماج والتطوير المهني. وبغية تحسين جاذبية التكوين المهني، ينبغي أن يتيح تعدُّدُ الجسور بين منظومة التكوين المهني ومنظومة التعليم العام إمكانية الانتقال من منظومة إلى أخرى للراغبين في ذلك. ومن شأن تعزيز الترابط بين المنظومتين أن يمكن من ملاءمة المناهج بشكل أفضل مع احتياجات الاقتصاد.

2. القابلية للتشغيل

تعزيز الإدماج المهني للشباب

سعياً إلى تمكين الشباب من اختيار مشروعهم في الحياة بكل حرية، ينبغي تيسير خلق فرص شغل لائقة لفائدتهم في القطاعين العام والخاص، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بدور فاعل في جميع المجالات داخل المجتمع.

ومن أجل تعزيز مشاركة الشباب في خلق الثروة، يتعين وضع برنامج خاص يروم إدماج الشباب في الحياة العملية (الحاصلون على الشهادات والعاطلون عن العمل والشباب المنحدرون من الأوساط المحرومة والشباب ذوو الاحتياجات الخاصة وغيرهم)، وهو برنامج ينبغي أن تدعمه السياسات القطاعية التي تُعدُّ رافعات حقيقية لتحرير روح المبادرة الاقتصادية الحرة في صفوف الشباب.

إن مهن التنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر والأزرق، وخارطة الطريق الإفريقية التي تنتهجها المملكة، وكذا الإمكانيات التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كلها فرص يجب استثمارها على النحو الأمثل، بما يمهد الطريق أمام النهوض بتشغيل الشباب.

كما أن الاستثمار في مجال تشغيل الشباب يسائل أيضاً الأبعاد المتعلقة بتشجيع التشغيل الذاتي وروح المبادرة والمقاولة. لذا، فإن إمكانية ولوج الشباب المقاول إلى الأسواق تعد أحد العناصر الرئيسية التي ينبغي الانكباب عليها، مع إيلاء اهتمام خاص للولوج إلى الصفقات العمومية والصفقات الخاصة بالمؤسسات العمومية، التي يُستَبْعَدُ منها الشباب في واقع الأمر. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس العمل بشكل إرادي، على صعيد الصفقات العمومية وصفقات المقاولات الخاضعة لوصاية الدولة، على وضع سياسة لتشجيع الولوج إلى هذه الصفقات لفائدة المقاولات الناشئة وتلك التي يحدثها الشباب (تشجيع الولوج المباشر أو عن طريق المناولة).

وأخيراً، فمن شأن إدراج وحدات تتعلق بإنشاء المقاولات في منظومتَيْ التربية والتكوين أن يساهم في تنمية روح المبادرة الخاصة في صفوف الشباب. ومن الناحية العملية، فإن وضع آلية شاملة للنهوض بالمقاولة الصغيرة جداً ومواكبتها (شبابيك المواكبة، والاحتضان، والمشاتل، وتبسيط وتوضيح المساطر الإدارية) وتطوير الأنشطة المدرة للدخل والأنشطة الصغيرة من شأنه تشجيع الشباب على الانخراط من خلال التشغيل الذاتي وروح المقاولة في الاقتصاد الوطني.

3. الوقاية والصحة الجسدية والنفسية والحماية الاجتماعية

ضمان وقاية فعالة للشباب من المخاطر الصحية، وتحسين ولوجهم إلى الخدمات الصحية الجيدة، والتغطية الصحية، والحماية الاجتماعية الشاملة

على الرغم من التقدم المهم المحرز في مجال النهوض بمجال الصحة، فلا تزال هناك تفاوتات على مستوى ولوج الشباب إلى الرعاية الصحية، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية. ومن أجل ضمان توزيع عادل للعرض في جميع أنحاء التراب الوطني، يمكن التفكير في توفير خدمات صحية وتجهيزات طبية في مؤسسات التربية والتكوين والجامعات وفضاءات الشباب.

ويعد تسريع عملية توسيع نطاق التغطية الصحية لتشمل الطلبة وتمكين الشباب المنحدرين من الأسر المعوزة من الاستفادة من نظام المساعدة الطبية راميد، من أشكال الحماية الاجتماعية للشباب التي ينبغي الانتباه إليها. كما يقتضي تعميم أرضية الحماية الاجتماعية إعمال شبكات الأمان الاجتماعي لفائدة للشباب، وتعزيز آليات التضامن فيما بينهم.

إن توفير منظومة شاملة للحماية الاجتماعية لفائدة جميع الشباب هو عنصر أساسي تقوم عليه التنمية وليس نتيجة لها أو عاملاً فرعياً فيها. لذا، ينبغي النظر في ثلاثة عناصر أساسية:

i. أولا، ضمان استفادة من يحصلون على منصب شغل من تغطية اجتماعية تضمن الكرامة وتتسم بالفعالية؛

ii. ثمّ تمكين جميع الطلبة من تغطية اجتماعية تتيح لهم الاستفادة من حد أدنى من الخدمات الاجتماعية؛

iii. وأخيراً، بالنسبة للشباب الذين يمرون بمرحلة انتقالية (لم يعودوا طلبة، ولم يحصلوا بعد على منصب شغل) أو في وضعية هشاشة، وضع نظام تغطية شاملة تحول دون حرمانهم من العلاج في حالة المرض.

وأخيراً، يوصى بضمان الوقاية الفعالة للشباب من المخاطر الصحية، من خلال (أ) وضع برامج للتوعية والتواصل في المجال الصحي لتعزيز مكافحة جميع أشكال الإدمان (المخدرات والتدخين، الأمراض المنقولة جنسيا، والانتحار...) داخل المدارس والجامعات ومراكز الشباب، و(ب) بناء ثقافة تركز على نمط عيش صحي، عبر تشجيع التغذية المتوازنة والممارسة المنتظمة للأنشطة الرياضية.

4. محاربة مظاهر الهشاشة والفقر والإقصاء التي يعاني منها الشباب

بناء المبادرة الوطنية المندمجة للشباب على نفس المقاربة التي تقوم عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الإطار رقم 7: تقديم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

أعلن جلالة الملك عن انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سنة 2005، وهي آلية هامة لمحاربة الفقر والإقصاء.

وتعيش فئات واسعة من السكان المغاربة في ظروف صعبة للغاية لا تستجيب في بعض الأحيان لشروط الحياة الكريمة. وتعاني هذه الساكنة، التي تقطن في مدن الصفيح وبالأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وفي المناطق القروية، من غياب الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والكهرباء والبنيات التحتية الثقافية وغيرها.

وبما أنه لا يمكن القضاء على الفقر فقط من خلال تقديم مساعدة ظرفية، فقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية رافعة للتنمية المستدامة، ترتكز على سياسات عمومية مندمجة، وتندرج في إطار مشروع شمولي تنخرط فيه جميع مكونات المجتمع.

المحاور الرئيسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

بغية تحقيق أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ارتكزت هذه المبادرة على مجموعة من المحاور شملت على الخصوص التصدي لمظاهر العجز الاجتماعي عن طريق توسيع نطاق الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتشجيع الأنشطة المدرة للشغل والدخل القار، واعتماد تدابير خلاقة في القطاع غير المنظم، ومساعدة الأشخاص الذين يعيشون في وضعية صعبة جدا أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتُعدُّ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورشاً مستمراً يضع العنصر البشري في صلب التنمية ويسعى إلى محاربة الفقر والإقصاء.

وعلى نفس المنوال، يسعى المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ إلى الارتقاء بالمبادرة الوطنية المندمجة للشباب إلى مصاف مقاربة متعددة القطاعات تروم تقليص الفوارق، ومحاربة الفقر، والهشاشة، وإقصاء الشباب، من خلال ضمان تكافؤ الفرص في صفوفهم (التصدي لعوامل الإقصاء الاجتماعي، لاسيما تلك المتعلقة بالنوع، والسن، والإعاقة، والوسط الأصلي،...)، وتعزيز الحركية الاجتماعية، والولوج العادل إلى الحقوق الأساسية (التعليم، الحرية، الأمن).

إن تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكين الشابات يعد رافعة رئيسية للجهود العمومية الموجهة للشباب، الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الشابات، ومنحهن الحق في نفس الموارد الاقتصادية، وتعزيز ولوجهن إلى العمل المأجور، والتعليم والمِلْكية، والعمل على تمكينهن من تقلد مناصب المسؤولية.

وينبغي أن تستهدف السياسيات الخاصة بالشباب في المغرب بشكل خاص فئة الشباب الذين لا يمارسون عملا ولا يتلقون تعليما أو تدريبا (NEET) وأن تجعل من تتبع وضعيتهم مؤشرا لقياس أدائها. ويتعلق الأمر بفئة أوسع من شريحة الشباب العاطلين، إذ تشمل وضعيات جد متنوعة للشباب، قد يراكم بعضهم في ظلها عدة عوامل من الهشاشة من قبيل الشباب المحبطين، والشباب بدون عمل، والشباب خارج المنظومة الدراسية، والشباب في وضعية إعاقة، والشباب الباحثين عن التوجيه. وهناك لحد الآن القليل من الدراسات التي همت هذه الفئة من الشباب، إلا أن الدراسات الموجودة تسلط الضوء على ضرورة انكباب السلطات العمومية على إيجاد أجوبة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، لمواجهة خطر الإقصاء المتنامي، الذي قد تعاني من وطأته هذه الشريحة من المواطنين.

٢- تدابير خاصة موجهة للشباب

5. انخراط الشباب

ترسيخ المواطنة الكاملة للشباب ككل لا يتجزأ، في شموليتها ومظاهرها المختلفة، وفي حقوقها وواجباتها

في ظل غياب مؤسسات دامجة للنهوض بالحوار والتغيير، فإن الأشكال التقليدية للانخراط السياسي لا تتمكن من استقطاب الشباب بالقدر الكافي. ويعزى هذا الأمر في جانب كبير منه إلى هيمنة أشخاص أكبر سنا على الهيئات السياسية وإلى تدبيرها وفق بنيات تتسم بالجمود، مما يثني الشباب عن الانخراط فيها.

وعكس الفكرة السائدة التي مفادها أن الشباب لا يهتمون بالسياسة، فإن من شأن تطوير ثقافة الحوار والنقاش، لاسيما مع الهيئات الوسيطة (الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات...)، أن يشجع الشباب على المشاركة في الشأن العام، من خلال وضع أرضيات للحوار المدني والاجتماعي على المستوى الوطني، وأرضيات محلية للديمقراطية التشاركية.

ويقتضي تشجيع انخراط ومشاركة جميع فئات الشباب في المجتمع، العمل على تسهيل مساطر تكوين وتسيير الهيئات التي تمثلهم (جمعيات المجتمع المدني- الحياد والدعم والتمويل)، بالإضافة إلى تشجيع إشراك هذه الهيئات في مختلف مراحل إعداد المشاريع المجتمعية وتقييمها.

ومن شأن تقديم عرض سياسي متجدد وذي مصداقية ومرتكز على أدوات التواصل الملائمة أن يفتح الباب أمام أشكال جديدة لانخراط الشباب، مع العمل على تعزيز هذا العرض من خلال تحسين تمثيلية المجتمع داخل المؤسسات المنتخبة، لاسيما تمثيلية الشباب، وحث هذه المؤسسات على تبني النقاشات المجتمعية الكبرى المتعلقة بالمواضيع التي تهم الشباب، مما سيسمح بالتعزيز الدائم للروابط بين المنتخَبين والساكنة.

6. توطيد أرضية القيم وتعزيز إحساس الانتماء إلى الأمة في نفوس الشباب

بغية تعزيز قيم المشروع المجتمعي المشترك، يوصي المجلس بما يلي:

أ. تعزيز أرضية القيم المجتمعية وخلق مناخ ملائم في صفوف الشباب يساعد على نشرها

مدعوماً بتاريخه الممتد وحضارته العريقة، يتميز المغرب بتنوع أرضية القيم المشتركة الفردية والجماعية التي تتشكل منها هويته. وفي سياق المد المتسارع لعولمة الاقتصاد والثقافة، فقد أضحى تعزيز هذه القيم والمحافظة عليها أمراً ضرورياً من أجل حفظ أواصر التماسك الاجتماعي داخل المجتمع برمته وتحسينها.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن تجعل السلطات العمومية من استثمار ما تتسم به هويتنا الجماعية من تنوع في قيمها وخصائصها المغربية ومن تعزيز دور هذه الهوية كعامل داعم للارتباط بالأمة المغربية، مكوناً أساسياً في كل التدابير والمبادرات الرامية إلى النهوض بوضعية الشباب. كما يتعين إعداد برنامج خاص بالتربية المدنية، يقوم بتعزيز قيم المواطنة والهوية المشتركة، ويعلي من شأن قيم التسامح واحترام الآخر- الاحترام بين الأفراد بشكل خاص، والاستحقاق، والعمل، والمسؤولية، والنزاهة، وروح المبادرة، والتطوع، ويعمل على تحسين المعارف المتعلقة بالحقوق والواجبات والمواطَنة. ومن شأن هذا البرنامج أن يكون له وقع تربوي إيجابي جدا، لا سيما في صفوف الأطفال والمراهقين.

إن هذه المنظومة المتكاملة من القيم تعد إطارا مرجعيا يعلي من قيمة الانفتاح على الآخر، وهو مبدأ ينبغي الارتكاز عليه من أجل تقوية إحساس الانتماء إلى الأمة، وتعزيز الأسرة كبنية اجتماعية، وترصيد القيم المغربية الإنسانية والمواطنة (التقاسم، كرم الضيافة، التضامن، القيم الروحية...). لذلك يوصي المجلس بتعزيز هذا الدور التربوي للمنظومة القيمية والعمل على نشره، مع إيلاء اهتمام خاص، في معرض التدابير والأنشطة المنفذة لفائدة الشباب، بنقل هذه القيم للأجيال الصاعدة.

كما أن إرساء «خدمة مواطنة» إجبارية، وجعلها تشمل جميع الشابات والشبان المتوفرة فيهم الشروط المطلوبة، من شأنه أن يجعل منها فضاء حقيقيا للتلاقح الثقافي، ينخرط فيه شباب من آفاق متنوعة في مشاريع جماعية كبرى، بما سيساهم في تقوية إحساسهم بالانتماء إلى نفس الأمة، حيث سيلتقي كل شاب مغربي بأبناء وطنه وسيعيش تجربة التمازج الاجتماعي والتلاحم الوطني. ويتعين أن تتسم هذه الخدمة المواطنة الإجبارية، حال تفعيلها، بالإنصاف وأن تشمل الجميع دون تمييز على أساس الجنس أو الوسط الاجتماعي أو مكان الإقامة.

ب. تعزيز تشبث الشباب بإسلام متنور قائم على الاعتدال والتسامح، والنهوض بقيم الانفتاح والحوار بين جميع الثقافات والممارسات الدينية

يؤثر الجانب الديني على إيديولوجية الشباب وتوجهاتهم الفكرية وطريقة تعاملهم مع المجتمع ومع أسرهم. ولما أضحى الشباب مستهدفين من قبل المرجعيات الدينية التبسيطية المرتبطة بالتطرف والحركات المتشددة، فإن على كل سياسة عمومية متوجهة للشباب أن تولي اهتماما خاصا لهذه المسألة وأن تدمج البعد الديني في إطار خطاب واضح وعقلاني ومنفتح ومحدد النطاق، يرتكز على مرجعية وقيم الانفتاح التي ينص عليها دستور المملكة.

ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي العمل على جعل الشباب متشبعين بقيم المشروع المجتمعي المشترك، لا سيما في أبعاده الروحية المبنية على إمارة المؤمنين، وهي أبعاد منسجمة مع «تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء»، كما ورد في تصدير دستور المملكة.

كما ينبغي النهوض بنشر هذه القيم عن طريق المنظومة التربوية والفاعلين في الحقل الديني، وعن طريق وضع آليات للتأويل والتواصل تُدمِج مقتضيات التجديد ومراعاة السياق، من أجل تجنب الدعوات الدينية التي تستهدف الشباب ارتكازاً على مختلف قنوات التواصل. كما يتعين، وفي إطار الاجتهاد، التفاعل مع تطور احتياجات المجتمع، بهدف تحصين الشباب من جميع أشكال التطرف، وضمان أمنهم الروحي والعقائدي والجسدي والفكري والقيمي.

وينبغي مواكبة هذا المسلسل بإحداث دعامات تواصلية جديدة لنشر هذه القيم، ليس فقط من خلال وسائل الإعلام الكلاسيكية، لكن أيضا عبر الوسائط الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي. كما أن مختلف الهيئات الدينية بالمملكة، تشكل، بمعية مساجد القرب، الإطار المركزي لنشر هذه القيم في صفوف الشباب، وهي بذلك لا تساهم في تكريس الثوابت الدينية التي تحظى بإجماع الأمة فحسب، وإنما في تبديد كل الرؤى والأفكار السلبية.

7. الثقافة والرياضة وأماكن العيش

تقوية ودعم الإبداع الثقافي والفني للشباب وتنمية مَلَكة الخلق والإبداع لديهم وتشجيع إقبالهم على الرياضة

يشكل ثالوث الثقافة والترفيه والرياضة المحور الرئيسي في اهتمامات الشباب، كما أنها تُعدُّ الفضاء الرئيسي الذي لا يزال يشهد دينامية في مجال التمازج الاجتماعي، مما يقتضي دعمها عبر إرساء إرادة سياسية حقيقية وعرض جديد للتأطير والمواكبة. وينبغي أن يشكل هذا الثالوث المحور الرئيسي لكل سياسة خاصة بالشباب، على أن تتضمن هذه السياسات آليات تسمح باكتشاف المواهب المتفتقة في هذه المجالات ورصدها بشكل مبكر.

وينبغي بث دينامية جديدة في جهود النهوض بالإبداع الثقافي والفني للشباب عبر المسرح والفن التشكيلي والموسيقى والرقص والكتابة والسينما والموسيقى. كما يجب مواكبة هذه الدينامية بإرساء وتطوير أرضيات جديدة للتعبير والإبداع في المجال السمعي البصري والمجال الرقمي.

إن جعل الثقافة والإدماج عن طريق الثقافة وسيلة أساسية لتحقيق التماسك والتنمية، يقتضي الإدماج المستدام والإدراج التلقائي للعوامل والرافعات الثقافية في السياسات العمومية الخاصة بالشباب. كما يتطلب ذلك تعزيز قدرات المؤسسات والقطاعات الوزارية المعنية بمجال الثقافة، من خلال إعادة هيكلة قطاع الثقافة، بما يتماشى مع مكونات المشروع الثقافي الوطني، وإدماجه في إطار مؤسساتي أفقي، مع توجيهه نحو الشباب.

وينبغي تجسيد هذه الدينامية الشاملة على المستوى الترابي والعمل على تشجيع انخراط الجهات فيها، وذلك من خلال إبرام شراكات مبتكرة بين الدولة والجهة، اعتمادا على الوسائل التقليدية لإنتاج الثقافة أو على الحوامل الرقمية، ترمي إلى النهوض بالإبداع الثقافي والفني للشباب ودعمه. ولتحقيق هذا الهدف، يوصي المجلس باستثمار التراث الغني والمتنوع للجهات، عبر تثمين الخصوصيات الثقافية واللغوية لكل جهة، وبلورة تصور جديد للثقافة يتماشى مع مقتضيات ديمقراطية القرب والمواطنَة الكاملة التي ينص عليها الدستور والتي انخرط فيها المغرب انخراطاً تاماً.

وفي هذا السياق، يتعين تعضيد الجهود المبذولة وتقوية الالتقائية بين التدخلات في قطاعات الثقافة والتعليم والشباب والرياضة والاتصال، وذلك في إطار تنفيذ الجهوية المتقدمة، بهدف تحقيق وضوح أكبر للتدابير المنفذة في القطاع الثقافي وتعميم أفضل لنطاقها.

كما أن دعم وتعزيز الإبداع الفني والثقافي للشباب يتطلب إرساء إطار قانوني وتنظيمي يُلزم قطاعات السكن والتعمير وإعداد التراب الوطني بتجهيز أماكن العيش بفضاءات الترفيه والتثقيف: فضاءات خضراء، ملاعب رياضية، معاهد موسيقية، مسارح، مكتبات عمومية، خزانات وسائطية، دُورُ الشباب، وغير ذلك. ويجب أن تتم عملية تحديث أماكن العيش الخاصة بالشباب على مرحلتين: تهم أولاهما إعادة النظر في هندسة هذه الفضاءات وتطوير تهيئتها، بينما تشمل المرحلة الثانية ملاءمة عرضها ومضامينها مع الاحتياجات الجديدة للشباب. وبالموازاة مع ذلك، يجب الحرص على خلق أمكنة للعيش ذات وظيفة ثقافية تكون في متناول الجميع، مع توفير الظروف الملائمة لجعلها فضاءات مخصصة للتعبير وتحفيز الذاكرة والإبداع والتربية على المواطَنة.

ومن شأن إنشاء وتطوير متاحف رقمية وطنية وجهوية ومحلية، تتماشى مع الخصوصيات الجهوية، أن يمكن الشباب من أن يظلوا على ارتباط بتاريخهم وبمختلف مظاهر الثقافة والقيم المغربية في غناها وتنوعها. كما سيكون من المهم تطوير مواقع إلكترونية موضوعاتية تقدم للشباب محتويات مكتوبة وسمعية بصرية، بما يُكمل ويغني معارفهم المدرسية والجامعية. كما أن وضع شبكة للتواصل عبر الأنترنت تستهدف تيسير الولوج إلى هذه الخدمات باللغات الوطنية المغربية، سيسمح بتعميم الفائدة على أكبر عدد ممكن من الشباب.

ومن جهة أخرى، يوصي المجلس بخلق منظومات اقتصادية لفائدة الشباب تشمل أنشطة إبداع وإنتاج وتسويق المنتجات والخدمات والمحتويات ذات الصبغة الثقافية، وتسمح بتشجيع إنشاء مقاولات ناشئة مبتكرة تشتغل في الأنشطة المرتبطة بالتراث الثقافي والموسيقى، والأغنية والإنتاج الموسيقي، والمهرجانات وصنَاعة الفرجة، والمسرح، والفنون البصرية، والصناعة التقليدية، والكتاب والصحافة، والمجال السمعي-البصري، والوسائط المتعددة التفاعلية، والتصميم البصري الحديث (الديزاين) والهندسة المعمارية، والخدمات الإبداعية؛ وذلك لكي تُساهم هذه البنيات بدورها في تطوير التراث الثقافي، والإنتاج الوطني للثروة، وخلق فرص الشغل، وتحقيق الإشعاع لبلادنا.

وإذا كان النشاط الفني والثقافي للشباب يسهل عملية الارتقاء الاجتماعي ويعزز العيش المشترك، فإن النشاط الرياضي يشكل أيضا رافعة ومحفزا للتماسك الاجتماعي، وآلية للإدماج الاجتماعي، تحمل قيم احترام القواعد واحترام الآخر، وقيم بذل المجهود والانضباط، وتجاوز حدود القدرات الذاتية، ومتعة النجاح الفردي والجماعي. ويعزز نشر هذه القيم، من خلال الرياضة، الإحساس بالانتماء إلى المجتمع، كما توفر الرياضة مجالات ترفيه بديلة عبر ممارسة الهوايات. ومن ثم، فقد بات من الضروري القيام بإصلاح جذري للسياسة الرياضية لفائدة الشباب، إصلاح يشمل المبادئ الأساسية والمحددات والموارد. وينبغي العمل أيضا على دمقرطة البنيات التحتية (في المدن الكبرى، والمدن المتوسطة والصغيرة والوسط القروي) والنهوض الفعلي بالمقاربة الجهوية في تدبير الشأن الرياضي، ارتكازا على التعاون بين الجماعات والتضامن بين الجهات. إن الرياضة هي مجال لاكتساب روح المنافسة الشريفة والتشبع بمفهوم التضامن. كما أن بمقدورها أن تشكل وسيلة للتربية المدنية للشباب إذا ما شعروا بأنهم مواطنون يتم إشراكهم والاعتراف بمكانتهم.

8. التحسيس باحترام البيئة والتربية البيئية

تربية وتحسيس الشباب بأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها

لقد أضحت الإشكالية البيئية حاضرة بشكل متزايد في حياتنا اليومية. كما أن الوعي البيئي المتنامي بشكل تدريجي، سمح بوضع القضايا المتعلقة بالحفاظ على البيئة وحمايتها في صلب التدابير العمومية الخاصة بالشباب، التي ينبغي أن تسعى، عبر آليتي التربية والتكوين، إلى تحسيس الشباب باحترام البيئة. وفي هذا الصدد، يجب العمل على إدماج تدريس مجالي البيئة والتنمية المستدامة في مناهج المؤسسات الإعدادية والثانوية والجامعات، في مختلف التخصصات الموجودة. حيث يجب إدراج هذه الإشكاليات سواء في إطار البرامج والدروس الملقنة، من خلال موضوعات جامعة، من قبيل الماء أو الطاقة، أو في مناسبات محددة، كالأقسام الخضراء أو الأنشطة التربوية التي يتم تنفيذها في هذا المضمار.

كما يتعين إرساء إعلام فعال في هذا المجال ينهض بقيم احترام البيئة والمحافظة عليها (بالمفهوم العام وليس بالمعنى الإيكولوجي فقط)، بالإضافة إلى مكافحة هدر الموارد، في عالم يتأثر بشكل كبير بالتغيرات المناخية ويعيش على إيقاع تحولات متسارعة. ويجب أن تهدف الأنشطة

والتدابير المتخذة في هذا الإطار إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين حماية البيئة والمحافظة على الموارد، وإلى الاستجابة لاحتياجات الحاضر دون أن تُعَرَّض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها للخطر. وبالإضافة إلى حث الشباب على تغيير نمط عيشهم وتبني سلوكات مراعية لمقتضيات المحافظة على البيئة، ينبغي العمل على إشراكهم بشكل تلقائي في القرارات المتعلقة بالمحافظة على البيئة وبالتنمية المستدامة، وذلك من أجل إذكاء روح المسؤولية لديهم وتشجيع انخراطهم القوي في الجمعيات المدافعة عن البيئة.

وينبغي أن تمكن مختلف هذه التدابير من تعزيز الوعي لدى الشباب بأهمية التضامن على المستوى الوطني في كل الجوانب المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، والتي تشكل ركيزة مشروعنا المجتمعي المشترك.

9. الانخراط والإشعاع الدولي والأجندات العالمية الكبرى

تعزيز انخراط الشباب في الأجندات الدولية الكبرى وإشراكهم في النهوض بإشعاع المغرب

تشكل الأجندات العالمية الكبرى (انظر الإطار المرجعي الدولي الخاص بالشباب - برنامج العمل العالمي للشباب، أهداف التنمية المستدامة، البرنامج العالمي للمناخ، أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063، الأجندة الإفريقية حول الهجرة) فرصا للشابات المغربيات والشبان المغاربة من أجل الإدلاء بمساهمتهم في الوفاء بالالتزامات التي أخذتها بلادنا على عاتقها في إطار هذه الديناميات الدولية، كما تشكل مناسبة لتمكينهم من الاضطلاع بدورهم كاملا، كفاعلين وفاعلات في التغيير، في تنفيذ وتتبع السياسات والبرامج التنموية التي تتوجه إليهم.

وتُشجع هذه المبادرات الدولية لفائدة الشباب على خلق فضاءات لتبادل التجارب بين الشباب والحوار بين الثقافات وتنظيم تظاهرات داخل مجتمعاتهم، مما يمكن من تكوين الشباب حول هذه القضايا وضمان تملكهم ونقلهم لها، وهو الأمر الذي يسمح لهم بالمساهمة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة والدامجة. إن هذه المبادرات لا تمنح الشباب إمكانية التعبير فحسب، وإنما تمكن أيضا من تشجيع بروز شباب رائدين قادرين على المشاركة في حياة مجتمعاتهم وإسماع صوتهم، وبالتالي الدفع بإدماج مكونات البرامج الدولية على المستوى الوطني.

ومن جهة أخرى، فإن الشباب المغاربة، سواء القاطنين في المغرب أو المقيمين بالخارج، يضطلعون بدور أساسي في تحقيق إشعاع المغرب على المستوى الدولي. لذلك، ينبغي الاستفادة من كفاءاتهم وشبكات علاقاتهم عبر إشراكهم في النهوض بصورة المغرب وفي الأنشطة الرامية إلى تحسين مكانة المملكة وتعزيز جاذبيتها وتموقعها الاستراتيجي.

وأخيرا، من الضروري دعم وتعبئة الشباب من مغاربة العالم، من خلال تعزيز آليات حماية مصالحهم والدفاع عنها، سواء في بلدان الاستقبال أو في المغرب، وعبر وضع آليات للمواكبة وللمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تكون ملائمة وموجهة للذين يرغبون منهم في الانخراط من أجل المغرب وفي المغرب.

ب. إرساء حكامة واضحة ومسؤولة من أجل تحقيق طموح المبادرة الوطنية الجديدة المندمجة للشباب

تشكل بنية الحكامة عنصرا أساسيا في تجسيد التدابير العمومية المندمجة لفائدة الشباب على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مواكبة الاستراتيجية الجاري تنفيذها من لدن الحكومة، من خلال اقتراح خطوط كبرى لنموذج تنظيمي قادر على إنجاح هذه الاستراتيجية.

وتقتضي هذه السياسة تعبئة مؤسساتية مندمجة وانخراطا فعليا للشباب في جميع مراحل مسلسل إعداد وتنفيذ هذه السياسة التي يتعين وجوبا أن تتسم بالطابع المندمج.

وسيقوم النموذج المقترح بتحديد عوامل النجاح الرئيسية الكفيلة بالدفع بإنجاز وقيادة تنفيذ الاستراتيجية المشار إليها، بالإضافة إلى تحديد هيئات وآليات المواكبة، أخذا بعين الاعتبار الوضع الحالي لمستوى التنمية وأدوار ومسؤوليات الفاعلين وكذا الإكراهات والأهداف المسطرة.

وسينصب هذا الجزء الثاني إذن على الجوانب المتعلقة برفع التحدي التنظيمي وتحديد تصور شامل لهذا الغرض وتعبئة الوسائل اللازمة لتحقيقه.

10. اعتماد خمسة عوامل نجاح رئيسية من أجل تيسير إعداد وتنفيذ سياسة وطنية مندمجة لفائدة الشباب وإنجاحها.

على المستوى المنهجي، حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عددا من الممارسات الفضلى التي تعتبر عوامل نجاح حقيقية كفيلة بتيسير بلورة وتنفيذ وإنجاح التدابير العمومية الموجهة لفائدة الشباب، وذلك بغية تحقيق الأهداف المنشودة وضمان استدامتها. وتختلف أهمية وتأثير عوامل النجاح هذه حسب مراحل السياسة العمومية المشار إليها. ويمكن تقديمها على الشكل التالي :

عوامل النجاح الرئيسية	الأهداف
ديمقراطية وتشاركية	– ضمان الإدماج والإشراك التام والكامل للشباب بشكل خاص، وللأطراف المعنية عموما (المجتمع المدني، المنظمات والحركات الشبابية) في السياسة الخاصة بالشباب سواء في مراحل التفكير أو الإعداد أو التنفيذ؛ – إعداد ميثاق وطني بين المؤسسات، يستند على سياسة مندمجة للشباب.

متعددة القطاعات وذات طابع عرضاني	– مقاربة مندمجة تشمل جميع مجالات التدخل العمومي المرتبطة بالشباب؛ – الاعتراف بحاجيات وتطلعات الشباب؛ – ضمان التقائية مختلف المبادرات العمومية من أجل الرفع من فعاليتها.
قائمة على الانسجام والتنسيق	– تحديد إطار واضح يرتكز على حقوق واحتياجات ورفاه الشباب، وذلك من أجل ضمان الانسجام؛ – تنسيق السياسة الدامجة على العديد من المستويات بشكل يضم مختلف الأطراف المعنية.
منفتحة وسهلة الولوج	– التواصل مع الشباب والأطراف المعنية، بما يتيح اطلاعهم على مستوى تقدم تنفيذ السياسة وتقييم تأثيراتها.
تخضع للتتبع والتقييم	– آليات تتبع فعالة من أجل تقييم أداء السياسة وتعزيز المسؤولية؛ – تقييم بعدي على المستوى التنظيمي والمؤسساتي من أجل تعديل وتحسين وتجويد العمل؛ – مؤشرات وطنية ومحلية لقياس نجاح السياسة.

إن إشراك الشباب في إعداد وتنفيذ وتتبع الاستراتيجية الشاملة الموجهة إليهم، سيُمكِّن السلطات العمومية من التحقق من أن البرامج والخدمات المقترحة متوافقة مع انتظاراتهم. ذلك أن المبادرات السابقة تعثرت بسبب عدم وضوح المسؤوليات، ومحدودية القدرة على التنسيق وغياب آليات فعالة لتحميل المسؤولية.

ويبقى اعتماد مقاربة وزارية مشتركة منسقة، ومعززة بدعم سياسي قوي، أمراً من الأهمية بمكان من أجل تعزيز الصلات بين مختلف المقاربات، وضمان التجانس بين السياسات الخاصة بالشباب والخدمات المقدمة لهم، وضمان توفيرها من لدن مختلف الإدارات.

11. **مأسسة هيئة للإشراف رفيعة المستوى، تكون بمثابة أرضية للتشاور والقيادة الاستراتيجية**، من خلال تحديد إطار عملي مستدام مكلف بقضايا الشباب، تحت المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة وتعمل على تعبئة القطاعات الوزارية والهيئات المعنية.

إن الطبيعية العرضانية لسياسة الشباب تقتضي تحديد رابط مؤسساتي مع هيئة عليا واحدة وموحدة، تعمل على توجيه عملية بلورة وتنفيذ التدابير المتعلقة بالشباب، والقيام بالتحكيم وضمان تتبعٍ منسجمٍ لأنشطة مختلف البرامج والاستراتيجيات. ولتحقيق ذلك، ينبغي إحداث سكرتارية أو أي بنية دائمة أخرى، تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الخاصة بالشباب، في انسجام مع أهداف مختلف الاستراتيجيات القطاعية.

إن من شأن مأسسة هيئة من هذا القبيل، بالإضافة إلى دورها الاستراتيجي الهام جدا، أن تضمن تضافر الإسهامات وتقوية أثرها، بالإضافة إلى تحسين شفافية وانسجام التدابير المتخذة لفائدة الشباب.

كما أن الأطراف المعنية مدعوة إلى مضافرة كفاءاتها وقدراتها، مع الحرص على التشاور الدائم، في إطار تُحَدَّدُ فيه المسؤوليات بشكل واضح، وتعزيز آليات التنسيق العمودي والأفقي، بشكل يضمن انسجام السياسات بين مختلف الهيئات ومستويات الإدارة، مع الحرص على إشراك الفاعلين المعنيّين غير الحكوميين.

12. **الإسراع بتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.** لقد نصت المقتضيات الدستورية التي تناولت موضوع الشباب على دورهم الفاعل في مختلف مناحي الحياة، وأكدت على ضرورة خلق بيئة مواتية تمكن من تفتق طاقاتهم ومؤهلاتهم وتحريرها، وتشجع على تحملهم مسؤوليات داخل المجتمع. فعادة ما ينظر إلى الشباب كمصدر للإبداع والابتكار مفعم بالحيوية. وتُجسد هذه المقتضيات الدستورية تنامي الوعي بضرورة تعزيز فرص المشاركة المؤسساتية للشباب، وذلك عبر نصها على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي يمثل إحدى القنوات الأكثر ملاءمة للتشاور، والذي ينبغي استكمال مسلسل إرسائه، من أجل ضمان مشاركة حرة وفعلية للشباب في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد.

والجدير بالذكر في هذا المضمار، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سبق وأن توصل بإحالة من رئيس مجلس المستشارين من أجل إبداء رأيه حول مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي. وقد أبرز المجلس حينها أن مشروع القانون المشار إليه يثير جملة من الانشغالات، من بينها على الخصوص، كونه لا يأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص عدداً من الأبعاد الأساسية التي نص عليها الدستور، من قبيل المناصفة والبعد الجهوي، والهشاشة، والإعاقة[9]. كما أن مشروع القانون المذكور يعكس ضعف الإرادة السياسية في إشراك حقيقي وفعلي للشباب في عملية صنع القرار: فهناك بالفعل فجوة كبرى بين طموح ضمان مشاركة الشباب، كما نصت على ذلك مقتضيات الدستور، ووجود رغبة حقيقية في إعمالها. ومن المفترض في المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي أن يكون بمثابة هيئة تشاركية حقيقية ومستقلة، قادرة على أن تكون منبراً للشباب.

13. **ضمان التنزيل الترابي للسياسة العمومية الموجَّهة للشباب.** يوصي المجلس باستباق عملية تنزيل الأنشطة الوطنية على المستوى الجهوي، بجملة من التدابير التكميلية: إذ ينبغي أولا وضع آليات تمكن من الوقوف القبلي عند احتياجات الشباب بكل جهة وتجميعها، وذلك حتى يستند إعداد الاستراتيجية على الاحتياجات الحقيقية لشباب الجهات وانتظاراتهم الخاصة، كما يتعين بعد ذلك اعتماد مقاربة تقوم على الإشراك الممنهج للشباب في جميع مراحل إنجاز البرامج، من إعداد التصور إلى مرحلة التقييم، مع الحرص على اعتماد مبدأ المراقبة المواطنة للتدابير التي تنفذها الهيئات العمومية.

9- انظر رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع القانون رقم 89.15، على الموقع الإلكتروني: www.ces.ma.

ومن أجل تحقيق هذا الطموح، ينبغي أن ترتكز بلورة السياسة الوطنية للشباب على تنزيل ترابي يكفل تنفيذها بشكل متوازن في مجموع مناطق التراب الوطني. ويجب أن تشكل الجهة الحلقة الأساسية لضمان هذا التنزيل.

14. ينبغي أن تضطلع الجهات، في إطار اختصاصاتها الجديدة، بدورها كاملا في الدفع بالتدابير المتخذة لفائدة الشباب، وذلك من أجل المشاركة في إرساء وتعزيز سياسة وطنية دامجة. تعتبر الجهة الفضاء الملائم لتحقيق التجانس بين السياسة الخاصة بالشباب وبين باقي البرامج القطاعية. ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن تُمنَح الجهات مسؤولية قوية على مستوى توجيه وتنفيذ مبادرات لفائدة الشباب. ولذلك ينبغي منحُها كل الصلاحيات والوسائل الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بهذه المسؤولية وتخويل الشباب المنتمين لكل الأوساط الاجتماعية والاقتصادية فرصة التعبير عن حاجياتهم.

ويتعين أن يتم تنزيل هذه الأهداف من خلال برامج التنمية الجهوية، التي تشكل إطارا لتعزيز دور الجهة في إعداد وتنفيذ مبادرات لفائدة الشباب، والموجَّهَة على أساس حاجيات الشباب، بوصفهم مكونا قويا ومهيكلا.

ولا ينبغي أن يُنْظَر إلى هذا الإعمال على الصعيد الجهوي باعتباره عملاً مُكَمِّلاً أو تنزيلاً بَعْدِيّاً للاستراتيجية الوطنية للشباب، بل هو على العكس من ذلك عنصر يغذي الاستراتيجية ويَمْنَحُها عمقاً ترابياً ملموسا وعلى أسس مُنسَّقة.

15. إرساء إطار مؤسساتي فعال لترسيخ مقاربة تشاركية حقيقية على الصعيد الجهوي، مع توسيع نطاق مشاركة الشباب والفاعلين وممثلي المجتمع. دائما في نفس الإطار المتعلق بالاستفادة المثلى من إعمال الجهوية المتقدمة، ينبغي أن تشكل هذه الأخيرة فرصة فريدة لإرساء آلية لتبسيط منظومة الحكامة الوطنية، بما يسمح بمواكبة المبادرات الموجهة إلى الشباب من أجل إرساء مزيد من الإنصاف الترابي، القائم على توطيد دعائم سياسة ذات بعد جهوي ودامجة ومندمجة.

مقتطف من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات

المادة 117

تُحدث لدى مجلس الجهة ثلاث (3) هيئات استشارية:

- هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
- هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة **باهتمامات الشباب**؛
- هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي.

يحدد النظام الداخلي للمجلس تسمية هاته الهيئات وكيفيات تأليفها وتسييرها.

مقتطف من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم

الباب الرابع

الآليات التشاركية للحوار والتشاور

المادة 110: تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 139 من الدستور، تُحْدِث مجالس العمالات والأقاليم آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها طبق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للعمالة أو الإقليم.

المادة 111: تُحدَث لدى مجلس العمالة أو الإقليم هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الإقليمية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

يحدد النظام الداخلي للمجلس تسمية هاته الهيئة وكيفيات تأليفها وتسييرها.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالانكباب على إحداث الهيئات التمثيلية الجديدة، على غرار المجالس المحلية للشباب، أو العمل على تعزيزها بالنسبة للجهات التي أحدثتها.

16. توفير امتيازات تفضيلية للشباب لتمكينهم من الاستفادة من خدمات خاصة.

بغية تيسير حركية الشباب وتشجيع ثقافة التبادل فيما بينهم، يقترح المجلس منحهم امتيازات تفضيلية (تخفيضات، تيسير الولوج...)، من خلال إحداث «بطاقة الشاب» تُمكن من الاستفادة من هذه الخدمات أو عبر النص على إمكانية الاستفادة منها عند الإدلاء ببطاقة التعريف الوطنية (مع تحديد الفئة العمرية المعنية بهذه التدابير).

ومن خلال هذه الآلية، سيصبح بإمكان الشاب الاستفادة مباشرة من العديد من الامتيازات المتعلقة بشكل خاص بالنقل والسكن والسياحة والولوج إلى المراكز الثقافية والمكتبات وقاعات السينما والمتاحف والأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية.

17. تعزيز تأطير وتوجيه الشباب وتشكيل شبكة للموجّهين والمؤطرين، من أجل مواكبة الشباب نحو تحقيق الاستقلالية والاندماج المهني.

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الشباب يجب أن يستفيدوا من مواكبة ودعم مُؤَطِّرٍ أو مُدَرِّبٍ، خاصة الشباب الذين لا يشتغلون. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بإحداث شبكة للموجهين والمؤطرين، وذلك من أجل مساعدة الشباب على ربط الاتصال معهم واستشارتهم في الجوانب المتعلقة بمسارهم الدراسي والمهني، وتمكينهم من الانفتاح على المجتمع وعلى عالم المقاولات وسوق الشغل. إن هذا العمل يعتبر واجبا وطنيا يتعيّن تنفيذه وإدراجه في إطار مخطط تنموي شامل، يُدْمِج تأطير الشباب على المستوى المهني والشخصي.

وفي هذا السياق، يمكن في مرحلة أولى التفكير في إرساء منظومة لتأطير القرب تقوم على فكرة انخراط المؤطِّر في مسار تكوين ونمو الشاب وتخصيصه لجزء من وقته لتأطيره وإيلائه اهتماما خاصا.

18. **تشجيع التكنولوجيات الرقمية لدعم سياسات الخدمات العمومية الملائمة للشباب، وتمكين الشباب من الولوج الكامل للمعلومات التي تهمهم:** العمل على تدبير الحاضر، عبر ولوج الفضاء الرقمي والانكباب على إعداد المستقبل.

ولهذه الغاية، ينبغي العمل على نشر معلومات مهمة ومفيدة للشباب في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، لا سيما في المجالات التي يولونها اهتماما خاصا (التربية والتكوين، فرص الشغل، المساطر الإدارية، الوثائق اللازمة لمسطرة معينة....) بما يُمكِّن من خلق إطار رقمي مرجعي، يسمح بتفادي ما يقع للشباب غالبا من عثور على معلومات مغلوطة أو منافية للقيم التي ينص عليها الدستور.

كما يوصي المجلس بوضع سياسة للتواصل المتخصص موجهة للشباب، تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم وطبيعة سلوكياتهم. وينبغي تيسير ولوج الشباب للمعلومات التي تهمهم وتقديمها في حلة سهلة التملك والفهم. ولضمان التقاسم الفعلي للمعلومات، يمكن العمل على إرساء آلية دائمة تسمح بنشرها على المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، من أجل إطلاع الشباب على البرامج التي تهمهم، وكذا استقاء آرائهم من خلال آليات التفاعل الرقمي. وأخيراً يجب أن تهتم القطاعات الوزاريّة وباقي المؤسسات الأخرى، في الشق المتعلق بالتواصل في ميزانياتها، بالاستثمار بشكل أكبر في وسائل الإعلام الرقمية وتعيين مختصين في مجال إعداد وترويج هذه المضامين الرقمية.

تِلْكم هي التوجيهات الرئيسية والعناصر المنهجية التي يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنها ملائمة لإعداد سياسة عمومية لفائدة الشباب، تكون مندمجة ويتقاسمها كل الفاعلين المعنيين بقضية الشباب في المغرب.

ومن هذا المنطلق، فإن المجلس يقترح جعل المبادرة الوطنية الجديدة المندمجة الموجهة للشباب وكذا التوصيات الاستراتيجية المنبثقة عنها موضوع نقاش وطني بين جميع الفاعلين والمفكرين، نقاش مفتوح ومسؤول وتشاركي على نطاق واسع.

ملاحق

ملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد تقرير حول « المبادرة الوطنية الجديدة المندمجة لفائدة الشباب المغربي »

ملحق 2: لائحة جلسات الإنصات واللقاءات وورشات العمل التي عقدت مع المؤسسات والفعاليات الوطنية

ملحق 3: مراجع بيبلوغرافية

ملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد تقرير حول « المبادرة الوطنية الجديدة المندمجة لفائدة الشباب المغربي»

رئيس اللجنة	• السيد عبد المقصود الراشدي
مقرر الموضوع	• السيد أمين منير علوي
أعضاء اللجنة الخاصة	• السيد عبد العزيز إيوي • السيد عبد الحميد الجمري • السيد عبد الكريم فوطاط • السيد عبد الرحيم لعباد • السيد عبد الرحمان قنديلة • السيد علي بوزعشان • السيد أمين برادة • السيدة حكيمة ناجي • السيدة كريمة مكيكة • السيدالعربي بلعربي • السيدة لطيفة بنواكريم • السيدة مينة الرشاطي
الخبيرة الدائمة لدى المجلس	• السيدة عبلة بنعبدالله

ملحق 2: لائحة جلسات الإنصات واللقاءات وورشات العمل التي عقدت مع المؤسسات والفعاليات الوطنية

الهيئة	الفاعلون
الإدارات المركزية	• وزارة الشباب والرياضة • وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي- كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني
المؤسسات العمومية	• المندوبية السامية للتخطيط
الجهات	• جهة فاس- مكناس
الخبراء في المجال	• السيد أحمد عبادي • السيد أمين منير علوي • السيد ادريس الكراوي • السيد حسن رشيق • السيد يونس الجوهري
المجتمع المدني	شاركت في جلسات الإنصات العديد من فعاليات المجتمع المدني المنظم: • شبيبة الأحزاب السياسية؛ • الجمعيات المكلفة بالبيئة؛ • الجمعيات المكلفة بالثقافة؛ • الجمعيات المكلفة بالشباب؛ • الجمعيات المكلفة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ • الجمعيات المكلفة بإنعاش التشغيل؛ • الجمعيات المكلفة بالتكوين؛ • الجمعيات المكلفة بحقوق الإنسان.

ملحق 3: مراجع بيبلوغرافية

آراء وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- «من أجل ميثاق اجتماعي جديد»، الإحالة الذاتية رقم 2011/1، نونبر 2011.
- «تشغيل الشباب»، الإحالة الذاتية رقم 2011/2، دجنبر 2011.
- «إدماج الشباب عن طريق الثقافة»، الإحالة الذاتية رقم 2012/3، مارس 2012.
- «الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل»، الإحالة الذاتية رقم 2012/4، مارس 2012.
- «احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة»، الإحالة الذاتية رقم 2012/5، يوليوز 2012.
- «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية / تحقيق المساواة بين النساء والرجال مسؤولية الجميع: تصورات وتوصيات معيارية ومؤسساتية»، الإحالة الذاتية رقم 2012/8، نونبر 2012.
- «مشروع القانون الإطار رقم 12.99 بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة»، الإحالة رقم 2012/1، نونبر، 2012.
- «حكامة المرافق العمومية»، الإحالة الذاتية رقم 2013/1، 2013.
- «الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمم»، الرأي رقم 2013/4.
- «أماكن العيش والفعل الثقافي»، الإحالة الذاتية رقم 2013/10،2013.
- «التكوين مدى الحياة - طموح مغربيّ»، الإحالة الذاتية رقم 2013/12، 2013.
- «النموذج التنموي الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية»، أكتوبر، 2013.
- «تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر، مرتكزات استراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة»، الإحالة الذاتية رقم 2014/16، أبريل 2014.
- «المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية»، الإحالة الذاتية رقم 2014/17، يوليوز 2014.
- «تدبير وتنمية الكفاءات البشرية: رافعة أساس لنجاح الجهوية المتقدمة»، الإحالة الذاتية رقم 2013/11، 2013.

- «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات»، الإحالة الذاتية رقم 2014/18، نونبر، 2014.
- «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدمِج»، الإحالة الذاتية رقم 2015/19، فبراير، 2015.
- «متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية »، الإحالة الذاتية رقم 2016/22، 2016.
- «فعلية حقوق الطفل، مسؤولية الجميع»، الإحالة الذاتية رقم 2016/23، 2016.
- اقتصاد الثقافة، رافعة للتنمية، يونيو، 2016.
- «الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013 الرّأسمال غيْر المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف»، دجنبر 2016.
- «مشروع قانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي»، الإحالة الذاتية رقم 2017/22، 2017.
- «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ»، الإحالة الذاتية رقم 2017/30، 2017.
- «التكنولوجيات والقيم: الأثر على الشباب»، الإحالة الذاتية رقم 2017/31، 2017.

التقارير الوطنية

- تقرير: «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025»، يناير 2005.
- الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ماي 2015.

التقارير والدراسات التي أنجزتها الوزارات والهيئات الوطنيّة

- Ministère de la Jeunesse et Sports, « Stratégie Nationale Intégrée de la Jeunesse 2015-2030 : pour une jeunesse citoyenne, entreprenante, heureuse et épanouie », 2014.
- Ministère de l'Économie et des Finances, « La décennie des réformes et du progrès… pour un Maroc moderne et solidaire 2009-1999 », 2009.
- Ministère de l'Economie et des Finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, « Economie créative, Panorama et Potentiel », Avril 2016.

- Conseil National des Droits de l'Homme, « Pour un droit égal et équitable à l'éducation et à la formation », Série contribution au débat public, 2015.
- Haut-Commissariat au Plan, « Prospective Maroc 2030 », 2007.
- Haut-Commissariat au Plan, « Etudes sur quelques aspects du capital humain au Maroc », Décembre 2015.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, « L'ordre sociopolitique et la confiance dans les institutions du Maroc. Programme d'études - Lien social au Maroc : quel rôle pour l'Etat et l'ensemble des acteurs sociaux ? », janvier 2010.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, Atlas graphique : Programme d'études « Lien social au Maroc : quel rôle pour l'Etat et l'ensemble des acteurs sociaux ? », mars 2012.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, « Jeunes et politiques publiques de jeuness : Etat des lieux, évaluation et éléments de stratégie », Juillet 2011.
- OCP Policy Center, « Maroc - Stratégie de croissance à l'Horizon 2025 », 2015.

البحوث الوطنية والإحصائيات

- Haut-Commissariat au Plan, « Enquête Nationale Démographique », 2010-2009.
- Haut-Commissariat au Plan, « Les jeunes en chiffres », août 2012.
- Haut-Commissariat au Plan, « Enquête nationale sur le bien-être : Principaux résultats », octobre 2012.
- Haut-Commissariat au Plan, « Présentation des résultats du Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2014 », Octobre 2015.
- Haut-Commissariat au Plan, « Rapport national sur la réalisation par le Maroc des Objectifs du millénaire pour le développement », Décembre 2015.
- Ministère de la Santé, « Enquête nationale sur la population et la santé familiale », 2011.